

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: 2016 /2015

قسم : علوم التسيير

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري

مقابل الدولار الأمريكي

من 2000 إلى 2014

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة

مالية "

إشراف الأستاذة:

إعداد الطلبة:

- بيراز نوال

- بن ضاح مروة

- يعقوب هدى

- كحالة نوال

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- دعاء
- شكر و تقدير
- قائمة الجداول
- قائمة الأشكال البيانية
- مقدمة عامة.....أ،ب،ج

الفصل الأول : ماهية عامة حول سعر الصرف و أهم مراحل تطوره في الجزائر

- مقدمة.....02
- المبحث الأول : تعريف سعر الصرف و وظائفه.....03
- 1 تعريف سعر الصرف.....03
- 2 وظائف سعر الصرف.....03
- المطلب 02 : أنواع سعر الصرف.....04
- 1 سعر الصرف الإسمي.....04
- 2 سعر الصرف الحقيقي.....04
- 3 سعر الصرف التوازني.....06
- المطلب 03 : العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....06
- 1 العوامل الإقتصادية.....06
- 2- العوامل غير الإقتصادية.....07
- المبحث الثاني : نظريات سعر الصرف و أنظمته.....09
- المطلب 01 : نظريات سعر الصرف.....09
- 1 نظرية تعادل القوة الشرائية.....09
- 2 نظرية تعادل سعر الفائدة.....10
- 3 النظرية الكمية.....11
- 4 نظرية توازن حقيبة الأوراق المالية.....11
- المطلب 02 : أنظمة الصرف.....12
- 1 نظم أسعار الصرف الثابتة.....12
- 2 نظم أسعار الصرف العائمة (المرنة).....13
- 3 نظم أسعار الرف الوسيطة.....13
- المبحث الثالث : سوق الصرف في الجزائر.....15
- المطلب 01 : سوق الصرف في الجزائر.....15
- 1 العمليات في سوق الصرف ما بين البنوك.....15
- 2 الإلتزامات في سوق الصرف ما بين البنوك.....15
- 3 تنظيم و تسيير سوق الصرف ما بين البنوك.....16
- 4 تجزئة سوق الصرف في الجزائر.....17
- المطلب 02 : مراقبة الصرف في الجزائر.....17
- المطلب 03 : مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.....19
- خلاصة الفصل الأول.....21

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول المتغيرات النقدية و أهم مراحل تطورها في الجزائر .

- 23.....مقدمة.
- 24..... - المبحث الأول : مفاهيم عامة حول العرض النقدي و تطوره في الجزائر
- المطلب 01 : مفهوم و أقسام العرض النقدي 24
- 1 مفهوم العرض النقدي 24
- 2 أقسام العرض النقدي 24
- المطلب 02 : مكونات و الأجزاء المقابلة للعرض النقدي 25
- 1 مكونات العرض النقدي 25
- 2 الأجزاء المقابلة للعرض النقدي 26
- المطلب 03 : أهم مراحل تطور الكتلة النقدية في الجزائر 28
- 1 تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 2000-2008 28
- 2 تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة 30
- 3 تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 2000-2008 31
- المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الفائدة و أهم مراحل تطورها في الجزائر 32
- المطلب 01 : مفهوم و تطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية 32
- 1 مفهوم سعر الفائدة 32
- 2 تطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية 32
- المطلب 02 : العلاقة بين سعر الفائدة و بعض المتغيرات الاقتصادية 36
- 1 العلاقة بين سعر الفائدة و معدل التضخم 36
- 2 العلاقة بين سعر الفائدة و الاستثمار 37
- 3 العلاقة بين سعر الفائدة و الطلب على النقود 37
- 4 العلاقة بين سعر الفائدة و سعر الصرف 38
- المطلب 03 : تطور أسعار الفائدة في الجزائر 38
- المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول التضخم و أهم مراحل تطوره في الجزائر 40
- المطلب 01 : تعريف التضخم و قياسه 40
- 1 تعريف التضخم 40
- 2 قياس التضخم 40
- المطلب 02 " آثار التضخم 44
- 1 إعادة توزيع الدخل الوطني 44
- 2 إعادة توزيع الثروة 45
- 3 آثار التضخم على النشاط الاقتصادي 46
- المطلب 03 : تطور التضخم في الجزائر 47
- 49..... خلاصة الفصل الثاني
- الفصل الثالث : قياس المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .
- 51.....مقدمة.
- المبحث الأول : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف 52

المطلب 01 : الإفتراضات الأساسية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف	52
المطلب 02 : المنطق الإقتصادي لنموذج التعديل الجزئي	53
المطلب 03 : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير	54
المبحث الثاني : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف المقدر	58
المطلب 01 : الصيغة التي على أساسها تم تقدير النموذج	58
المطلب 02 : تقدير نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف	59
1 تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى	59
2 +الإختبارات الإحصائية	60
المطلب 03 : التفسير الإقتصادي لنتائج التقدير	60
1 مروونات سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار	60
2 مروونات سعر الصرف بالنسبة للعرض النقدي و سعر الخصم	61
3 المرونة الذاتية لسعر الصرف	61
المبحث الثالث : نموذج الفجوات الزمنية المقدر و قياس الأثر المضاعف	64
المطلب 01 : الصيغة النظرية للنموذج	64
المطلب 02 : طريقة Almon لتقدير نماذج ذات الفجوة الزمنية	65
المطلب 03 : تقدير النموذج باستعمال طريقة Almon	66
1 تقدير كثير الحدود لـ Almon	67
2 اشتقاق معلمات هيكل الإبطاء الموزع	67
3 تقدير أثر السياسة النقدية المتعلقة بسعر الصرف	68
خلاصة الفصل الثالث	69
خاتمة	70
قائمة المراجع	73
قائمة الأشكال	78
قائمة الجداول	79

الدعاء

قال تعالى: " قل هل يستوي الدين يعلمون و الدين لا يعلمون ..."

سورة الزمر الآية -39-

يا ربه إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتني

و إذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي

و إذا أعطيتني نجا لا تأخذ تواضعي

و إذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي

اللهم لا تدعني أصابه بالغرور إذا نجيتني ، و لا باليأس إذا فشلني

اللهم ذكرني دائما أن الفضل هو الخطوات التي تسبق النجاح

اللهم علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

و أن حجب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا ربه إذا أجردتني من نعمة الصحة فاترك لي الأمل

" يا ربه إذا نسيتك فلا تنساني "

" آمين "

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله مالك الكون وخالق العباد عالم الغيب و الشهادة به نستعين و نتوكل عليه ، و صلى الله على نبيه المصطفى و سلم .

أول شكرنا لله رب العالمين الذي رزقنا العقل ووقفنا في إتمام هذه المذكرة التي نرجو أن تكون مرجعا يستفاد منه مستقبلا

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد بالقليل أو ب الكثير

و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة " بيراز نوال" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة طيلة فترة انجازها

كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان الجميل لجميع أساتذة و إدارة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

كما نتقدم بالشكر إلى طلبة السنة الثالثة إدارة مالية

و أخيرا نقدم تشكراتنا لكافة الأصدقاء الذين مدولنا يد العون و المساعدة

• مروة ، نوال ، هدى *

الإهداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى من خلق جسدي من طين و نفخ فيه الحياة ، وجعلني أنطق بأحلى
العبارات و أكرمني بنور الحياة إليك الحمد و الشكر كله يا الله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة إلى نبي الرحمة و نور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم
إلى التي حملتني وهنا على وهن إلى ينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي
بخيوط منسوجة من قلبها ، إلى التي حلمت دائما برؤية ثمرة نجاحي إلى التي رحلت بصمت
تاركنا وراءها دموعي و فرحة يستحيل أن تكتمل إلى **"أمي الغالية"** رحمها الله و أسكنها فسيح
جناته .

إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب ، إلى من كلت أنامله لي يقدم لي لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم إلى **"أبي الغالي"** حفظه الله و أدامه تاجا فوق
رأسي

إلى العين التي سهرت و ما كانت لتغفو حتى يبلغ الاطمئنان قلبي ، إلى من غمرتني بحبها ،
و دعائها الدائم لي ، إلى أغلى وسام في حياتي إلى أختي الكبرى حفظها الله و أدام صحتها
"البنى"

إلى من كانت لي سندا و عوناً ، إلى التي لم تبخل عني بشيء من أجل دفعني إلى طريق
النجاح إلى من علمتني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر إلى أعز أخت في الدنيا **"أحلام"**

إلى فوانيس البيت و رموز الرجولة و الاعتزاز إلى أحلى حبات العنقود إلى من قال فيه
الشاعر :

أخاك أخاك فإن من لا أخا له لئلا ساعي للهجاء بدون سلاح

إلى القلوب الطاهرة و النفوس الصافية إلى من حبهم يجري في عروقي إلى زهرات المنزل إلى
أخواتي العزيزات "منال" "منار"

إلى من أرى التفاؤل بعينها و السعادة في ضحكتها ،إلى التي بوجودها أزهرت أيامي إلى
"عمتي الوفية" و زوجها و أولادها

إلى فراشة قلبي و زينة الحياة إلى البراءة الصغيرة التي أنارت حياتي إلى لؤلؤة العائلة إلى ابنة
أخي الكتكوتة " سمسومة "

إلى من تجرعتا معي كأس الصبر حتى الثمالة "هدى" "توال"

إلى كل الأصدقاء من الابتدائية إلى الدراسات الجامعية كل باسمه خاصة "حنان" "وفاء" "بسمة"

إلى من ذكرهم قلبي ونساهم قلبي

إلى روح جدي و جدتي رحمهما الله و أسكنهم فسيح جناته

* مروءة *

الإهداء

قال تعالى " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " الآية 19 من سورة النمل

إلى نور قلوبنا و أعيننا و تاج عقولنا إلى نبينا و شفيع امتنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
أهدي ثمار جهدي

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها إلا من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلها إلى من رفعت رأسي عاليا إلى التي حرصتني بعيونها إلى رمز المثابرة إلى من أعطتني دون انتظار المقابل إلى **أمي الغالية "سعيدة"** أطال الهن عمرها

إلى أبر الناس بصحبتني إلى الذي أقف عاجزة عن رد جميله ، إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم "**أبي الغالي**" "عبد الحق" أطال الله عمره إن شاء الله إلى من علمني من أكون و كيف أكون إلى الذي لعب جميع الأدوار و حياتي إلى الذي علمني معنى الإرادة و التحدي إلى الذي كان ضمير الغائب و عما قريب يصبح في حاضري و مستقبلي "**سمير بوداحي**" إلى فوانيس البيت و رمز الرجولة إلى أحلى حبات العنقود إلى من قال فيه الشاعر :

أخاك أخاك فإن من لا أخا له لظلساعي للهجاء بدون سلاح

إلى أخوايا العزيزان "**تسيم**" "**محمد**"

إلى توأم روحي إلى بئر أسراري إلى الذي شاركتني بسمة الحياة و آلامها إلى أرقى فراشة أختي العزيزة "**مينوش**"

إلى من سايرت معهم حزني و فرحي أخواتي أدامهم المولى سندا لي " سميرة و ابتسام"
إلى أغلى وسام في حياتي إلى أختي الكبرى "نجوى" حفظها الله و أطال عمر أولادها إلى أطيب زهرات المنزل إلى أخواتي الصغيرات "**رويدة**" "**روميسة**"

إلى من أدخل الفرح علينا إلى الملاك الصغير "تيمو" خفضه الله و جميع صغار العائلة

"براء" "أيهم" ، "مرام" "هيبة الرحمان"

إلى من تجرعتا معي كأس لا الصبر حتى الثمالة "مروة" "توال"

إلى كل ميت مازال قلبي حبا إلى "جدي" "و" خالتي" رحمهما الله و أسكنهما فسيح جناته

إلى صديقات الطفولة "وفاء" "خولة" إلى من جمعتني بهم الجامعة و أصبحوا من أعز الناس

عليا "حنان" "بسمة"

إلى من ذكرهم قلبي و نساهم قلبي

* هدى *

الإهداء

الحمد لله دائم العطاء و الجود ، الموجود قبل كل موجود ، له الامتتان على استجابة كل دعاء
استعان ، فصل اللهم على محمد و على آل محمد و من والاه بإحسان أما بعد :

أرفع هذا العمل المتواضع والجهد الواقع إلى :

إلى من أحببتهما حبا تخطى الهيام ، إلى القامتين اللتين لم تتحنيا لي يوما رفضا لطلباتي ،
إلى من تجرعا كأس أخطائي حتى الثمالة إلى الأرحب صدرا و الأحن قلبا و الأرزق عقلا
لكما هذا النجاح و لأجلكما فقط أطال الله عمريكما يا والداي : **" رابع و كريمة "**

إلى من رأيتهما و سأظل أراهما الأخوين المتتاليين ، إلى من لعبا كل الأدوار في حياتي

" فاتح " و " ياسر " أدامهما الله لي سلاحا لكل تحدي

إلى الأكثر إشراقا في عيني ، إلى الأكثر حبا في قلبي ، إلى الأكثر عطا علي "

أختي الوحيدة **" آية "** أدامها الله آية في التفوق و النجاح

إلى صديقاتي اللواتي كن لي الجزء الناقص حتى امتلئ كأس زادهن الله تآلوا

إلى القلب الذي سكب أسراره في قلبي ، إلى اليد إلي أوقدت شعلة عواظفي إلى حسين أدامك
الله تاجا فوق رأسي

إلى روح جدتي رحمها الله و أسكنها فسيح جناته

إلى كل باحث و مناضل في سبيل التغيير و التجديد لهذا الوطن

إلى كل من سقط من قلبي سهوا .

* نوال *

مقدمة عامة

1- تمهيد :

تعتبر النقود أداة للتداول و تحضى بالقبول العام ، إذا كانت عملة وطنية داخل الوطن ، أما في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي تعيشه الإقتصاديات العالمية ، وتشابك العلاقات الإقتصادية و ارتفاع معدلات التبادل التجاري ، و تعدد العملات المتداولة ، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، و يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الإقتصادية اليومية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا له عظيم الأثر رخاء بلد معين و نظرا لماله من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته، فقد اعتبر أداة ربط بين الإقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الإقتصاد التنافسي ، و يهدف في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الإقتصاد التنافسي ، و يهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية و المالية و لا ننسى أن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الإقتصاد .

أما بالنسبة للجزائر فقد مر نظام الصرف ، بمراحل مختلفة ، و عرف اختلالات كثيرة خاصة في قدرة الإصلاحات ، و اتخذت الدولة عدة إجراءات كمحاولتها لإنعاش الإقتصاد .

أما بالنسبة للجزائر فقد مر نظام الصرف بمراحل مختلفة ، و عرف اختلالات كثيرة خاصة في فترة الإصلاحات و اتخذت الدولة عدة إجراءات كمحاولتها لإنعاش الإقتصاد الوطني.

و لا يمكن حصر الدراسة على سياسات أسعار الصرف فقط ، دون التطرق إلى المتغيرات النقدية و أثرها البالغ على هذا السعر و المتمثلة في العرض النقدي أو ما يعرف بالكتلة النقدية و الذي يمكن في مجموع الدفع المتداولة في المجتمع ، إذ أن العرض النقدي و سعر الفائدة ، إضافة إلى التضخم .

2- إشكالية الدراسة :

مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يمكن أن تؤثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي؟

الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بأسعار الصرف و فيما تمكن نظرياته و أنظمته و ما هي مراحل تطوره في الجزائر؟

2- ما هي المتغيرات النقدية و كيف تطورت في الجزائر؟

3- ما هو أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؟

3-الفرضيات :

1- تفسر تغيرات أسعار الصرف في أية دولة من خلال المنهج و النظام المتبع.

2- هل المتغيرات النقدية في الجزائر مستقرة.

3- يعتبر المستوى العام للأسعار هو المتغير الأساسي الذي يفسر ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار .

4-أسباب اختيار الموضوع :

- شعورنا بمدى قيمة الدولار في الإقتصاد الجزائري باعتباره عملة الربط في الراهن .

- وجود رغبة ملحة لمعالجة المواضيع المالية و الدولية .

- محاولة إبراز الدور الذي يؤديه تغير سعر الصرف على تكاليف التنمية الإقتصادية .

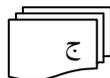
5-أهداف البحث :

- تحديد مفاهيم سعر الصرف و وظائفه و أهم العوامل المؤثرة فيه .

- التعرف على تجربة الجزائر في مجال الصرف .

- محاولة الإلمام بمفاهيم العرض النقدي و مراحل تطوره في الجزائر .

- تبيان أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار مقابل الدولار .



6- المنهج المتبع :

اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، و ذلك لبحث مفاهيم سعر الصرف و وظائفه و أنظمته ، و مفاهيم المتغيرات النقدية كما استخدمنا المنهج التاريخي في سرد تطور الإقتصاد الجزائري فيما يخص تطور سعر صرف الدينار في الجزائر، و تطور المتغيرات النقدية أما منهج دراسة الحالة فقد طبقناه على أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

7- الدراسات السابقة :

-قياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، و هي عبارة عن مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، من إعداد الطالب مراد عبد القادر .

قياس تأثير المستوى العام للأسعار و عرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستخدام نموذج التعديل الجزئي و هي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة في مجلة الإدارة و الإقتصاد ، العدد الثاني و الثمانون /2010 ، من إعداد الباحث مجيد حسن الوندائي .

8-صعوبات الدراسة :

- شساعة الموضوع ، و تعدد الجوانب الملمة به .
- قلة المراجع التي تبحث في أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف.

9-محتويات الدراسة

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ، كل فصل مقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث .

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول سعر الصرف و أهم مراحل تطوره في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية الصرف و أهم العوامل المؤثرة فيه .

المبحث الثاني : نظريات سعر الصرف و أنظمته .

المبحث الثالث : تجربة الجزائر في مجال الصرف .

الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول المتغيرات النقدية و أهم مراحل تطوره في الجزائر.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول العرض النقدي و أهم مراحل تطوره في الجزائر .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الفائدة و أهم مراحل تطوره في الجزائر

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول التضخم و أهم مراحل تطوره في الجزائر.

الفصل الثالث : أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

المبحث الأول : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف .

المبحث الثاني : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف المقدر.

المبحث الثالث : نموذج الفجوات الزمنية المقدر و قياس الأثر المضاعف.

الفصل الأول :

ماهية عملة حول سعر الصرف و

أهم مراحل تطوره في الجزائر

2014/2000

تمهيد

يتناول هذا الفصل سعر الصرف الذي يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية الخارجية ، حيث يتضمن المفاهيم العام الخاصة بسعر الصرف أي الإطار المفاهيمي له و المتمثل في تعريفه، وظائفه ، أنواعه ، أنظمته، نظرياته ،أهم العوامل المؤثرة فيه سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية ، و هناك إشارة إلى تجربة الجزائر في مجال الصرف و التي تحتوي على أهم مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترات عدة و متلاحقة ، و عليه يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و أهم العوامل المؤثرة فيه .
- المبحث الثاني : نظريات سعر الصرف و أنظمته .
- المبحث الثالث : التجربة الجزائرية في مجال الصرف.

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف و أهم العوامل المؤثرة فيه

سنحاول في هذا البحث أن نتطرق إلى أهم مفاهيم سعر الصرف و المتمثلة في تعريفه و الوظائف التي يؤديها ، بالإضافة إلى أنواعه و أهم العوامل المؤثرة فيه ، و هذا من خلال ثلاثة مطالب ، حيث يضم الأول تعريف سعر الصرف و وظائفه ، و يعرض الثاني أنواعه أما الثالث فيشير إلى العوامل المؤثرة فيه .

المطلب 01 : تعريف سعر الصرف و وظائفه

سوف نعرض في هذا المطلب عنصرين يتمثل الأول في تعريف سعر الصرف أما الثاني فيتمثل في وظائفه .

1-تعريف سعر الصرف : إن مصطلح سعر الصرف له العديد من التعاريف نذكر منها :

التعريف 01 : سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من عملية أخرى .⁽¹⁾

التعريف 02 : سعر الصرف هو النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني

فسعر الصرف هو أداة ربط بين أسعار الإقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمي .⁽²⁾

التعريف الإجرائي : سعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة وطنية مقابل عملة أجنبية أخرى.

2/-وظائف سعر الصرف : يمكن إيجاز أهم الوظائف فيمايلي :

2-1- الوظيفة القياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية ، و هكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.⁽³⁾

⁽¹⁾ - لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 96 .

⁽²⁾ - 56 : ar.wikipedia*wiki/%25D8%25B3%25,18:

⁽³⁾ - عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، مجدلاوي ، عمان ، 1999 ، ص 149،150.

2-2- الوظيفة التطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، و من جانب آخر ، يمكن أن يؤدي سعر الصرف الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية ، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.(1)

2-3- الوظيفة التوزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، و ذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم .(2)

المطلب 02 : أنواع سعر الصرف : يمكننا الحديث عن عدة أنواع لسعر الصرف حيث يتميز كل نوع بخصائص معينة ، نوجزها فيمايلي :

1- سعر الصرف الإسمي : يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية و يمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية و المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي (E) ، أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين .

يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا و هذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا ، فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للأجنبية يمكن لسعر الصرف أن ييأخذ منحني تجاهلي مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل ، و كذلك يمكن أن يتذبذب بشدة،و في الواقع لا يهم الأعوان الإقتصاديين مستوى الصرف الإسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية ، و هو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.(3)

2- سعر الصرف الحقيقي : لنفرض أن مستوى الأسعار في بلد ما هو p و في البلد الأجنبي هو p^* و E هو سعر الصرف الإسمي ، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كمايلي :

1 - صحراوي سعيد / محددات سعر الصرف : دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2009.210.
2 - عرفان تقي الحسيني ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.
3 - العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003.

$$\text{£} = p^* / p$$

حيث : £ يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية .

2-1- مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي : تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي ، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الإستهلاك ، أما المقياس الثاني فهو النسبي للسلع القابلة للإتجار PT و السلع غير القابلة للإتجار PN، و هناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية و المحسوبة بالدولار و يستعمل هذا المعايير لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار ، و لذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي و في سنة الأساس يساوي واحد ، و لذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر إتجاه سعر الصرف الحقيقي ، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، إن اختيار مؤشر الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة كمؤشر أسعار الإستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الإستهلاكية فقط و لكن هو أكثر توفرا و ينتشر بصفة عادية ، أما مخفض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن أن يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر بالإضافة إلى أنه يصلح لقياس القوة الشرائية لدول ذات معدلات تضخم عالية .

2-2- سعر الصرف المتحدد الحقيقي : يتم في الواقع المتاجرة مع العديد من الدول، كما يتم تبادل الكثير من العملات بأسعار صرف مختلفة ، هذا التنوع يقاس بالتنوع الجغرافي للواردات و الصادرات .

فكيف يتم التحول من سعر الصرف الثنائي الحقيقي إلى سعر الصرف المتعدد الحقيقي ؟

إن الجواب بسيط جدا ، إذا أردنا قياس متوسط سعر السلع بمقارنة لكل العملاء التجاريين ، فنستعمل متوسط مرجع بحصة التجارة في كل بلد و يمكن بناء على هذا المؤشر انطلاقا من متوسط حصص الواردات أو متوسط الإثنيين معا ، و هو ما يعطي قياس لسعر الصرف الحقيقي المتعدد ، و يعرف كذلك تحت إسم سعر الصرف الحقيقي المرجع تجاريا أو بكل بساطة سعر الصرف الفعلي (1).

¹ - العباس بلقاسم ، مرجع سبق ذكره، ص 19 .

و يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما .

فهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.(1)

3/- سعر الصرف التوازني : هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الإقتصادي الكلي أي أن سعر الصرف التوازني et^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي و هو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة ، إن الصدمات الإسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي ، و تبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ، و لهذا فإنه و من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و من تم تفسير مجراه ، و يعتمد تحديده على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي .(2)

-سعر الصرف الموازي هو الذي يتم تحديده بناءا على التعاملات التي تحدث التي تحدث في الأسواق الموازية و هي تشمل على تعاملات غير مستوفية لشروط التداول في البورصة الرسمية.(3)

المطلب 03 : العوامل المؤثرة في سعر الصرف : تختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف بين عوامل إقتصادية و أخرى غير إقتصادية ،التي نتطرق إليها فيمايلي :

1/- العوامل الإقتصادية : يمكن إيجازها فيمايلي :

1 1 -**عرض النقود :** كان الكلاسيك يرون و من خلال النظرية الكمية للنقود بأن هناك علاقة قائمة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار (4) ، و هذه العلاقة تكون بنفس النسبة و بنفس الإتجاه، و قد أكدت المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

1 2 -**أسعار الفائدة :** إن حركة رؤوس الأموال الدولية ، و إنتقالها ما بين الإقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك

¹ ar.wikipedia/wiki*%25D8%25B3%25 19:02-

² -العباس بلقسام ، مرجع سبق ذكره ، 22.

³ www.IBTESAMH.Com-

⁴ -صقر أحمد ، النظرية الإقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983، ص134

الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الإنتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل و بالتالي تدهور سعر صرفها.

1 3 - **معدلات التضخم** : بعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.(1)

1 4 - **ميزان المدفوعات** : يعد التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف و ذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، و بالمقابل إنخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، و العكس في الفاض.

1 5 - **الموازنة العامة** : تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف ، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي و هبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.(2)

2 - العوامل غير الإقتصادية :

هناك عدة عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف ، يمكن إجمالها بالتالي:

2 1 - **الإضطرابات و الحروب** : إن العوامل المؤثرة على سعر الصرف و لا سيما في المدى القصير و أحيانا على المدى البعيد هي الإضطرابات السياسية و حالات الحروب الداخلية الخارجية ، التي تؤثر على أوضاع التجارة و الصناعة و الزراعة و المال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي ، و بالتالي تغير سعر الصرف ، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية و الأمنية و تتخفض كفاءة الوحدات الإستثمارية بسبب التدمير أو

1 - عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي و التجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، 1986، ص7.

2 - رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 118 ، الكويت.

تعطيل المرافق العامة و الخاصة فضلا عن الإنخفاض في الصادرات و غيرها من التأثيرات المباشرة و التي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.(1)

2 2 -الإشاعات و الأخبار : تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر إشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ، و لكن التأثير يحدث خلال وقت قصير .

و بسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة ، أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو البيئة الإقتصادية عموما و كذلك أخبار الأحداث السياسية و الحروب و غيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو إنخفاض قيمة العملة و بالتالي سعر الصرف الخاص بها ، و تأتي الإستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا و قويا و في أخرى أقل من ذلك لإختلاف إستجابات المتعاملين.(2)

2 3 -خبرة المتعاملين و أوضاعهم : خبرة المتعاملين و قوتهم التفاوضية و الأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر صرف العملات. حيث يقوم المتعاملون في سوق العملات في ضوء مهاراتهم و خبراتهم بالسوق بتحديد اتجاه الأسعار و اتخاذ قراراتهم و تحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه و بناء عليه فإن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين و بمهاراتهم فضلا عن إلتزاماتهم القائمة ، فإذا كانت كبيرة ، سيتطلب إقناعهم إلتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغيريهم بزيادة حجمها و العكس يحدث إن كانت قليلة .(3)

1 - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية ، نظرية تطبيقات ، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 81 .82.

2 - رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار الميسرة للنشر ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 46.

3 - عبد الحسين عبد الحسن الغالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

المبحث الثاني : النظريات لسعر الصرف و أنظمتها

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تقديم أهم النظريات الإقتصادية التي تفسر اختلافات أسعار الصرف بين الدول، و كذا أنظمة الصرف التي عرفت عدة تطورات ، بدأت من قاعدة الذهب و انتهت اليوم إلى النظام العائم.

المطلب 01 : نظريات سعر الصرف : سوف نتطرق إلى أربعة نظريات تتمثل في :

1 نظرية تعادل القوة الشرائية : صاحب هذه النظرية هو العالم السويدي "جوستاف كاسل" الذي يقول بأن سعر الصرف بين عملتين أي دولتين يتحدد وفق التغيرات في المستوى العام للأسعار في كل من الدولتين ، ففي ظل سعر الصرف الحر فإن أسعار السلع في أي بلدين أن تكون متساوية .⁽¹⁾ و من هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون متساوية لتكلفتها شرائها في بريطانيا و هذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل التضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا و في نفس الوقت تتخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا ، و من نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D و هذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E و تحقيق قيمة تعادل جديدة و عليه فإن :

سعر الصرف الآني للعملة في الزمن 0 مؤشر السعر في الخارج

سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن 1 مؤشر السعر في الداخل

و لقد تم اختيار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير ، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية ، إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها :

¹ - دريد كامل آل شبيب ، المالية الدولية دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى العربية ، عمان ، الأردن ، 2013، ص 38.

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة : أسعار الإستهلاك. (1) أسعار الإنتاج ، أسعار الصادرات و الواردات إلخ .
 - طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بالدقة و بنفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
 - هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان ، و ميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل و بالنسبة للأسعار و كذلك مرونة الصادرات و الواردات و بالنسبة لنفس المتغيرين .
 - إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية و ليس بكامل ميزان المدفوعات .
 - تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغرض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية و الإعلامية .
 - تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات .
 - سيادة حرية التجارة الدولية ، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.
 - سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم اخضاع ذلك لنظام المراقبة. (2)
- 2 نظرية تعادل سعر الفائدة :** نظرية تعادل سعر الفائدة قام بصياغتها "كينز" من خلال قوله (سعر الصرف لأجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة) ، إن دخول و خروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الإختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين. (3)
- حسب هذه النظرية ، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة ، و كقاعدة عامة تتخفف قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر ، و العكس صحيح. (4)

1 - قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2015 ، ص 20.
 2 - المرجع نفسه ، ص 121، 122.
 3 - جديدين لحسن ، تفسير خطر سعر الصرف ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، غير منشورة ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2004 ، ص 270
 4 - لطرس الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

3 النظرية الكمية : إن ارتفاع المعروض النقدي و سرعة تداولها في اقتصاد دولة ما ، يؤثر في تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات المحلية و بالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع و خدمات الدول المنافسة ، باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض و زيادة إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج و هذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية و بالتالي تدهور قيمة العملة الوطنية ، و يحدث العكس تماما في حالة نقص كمية النقود ، إذن تغيرات حجم الكتلة النقدية ذات تأثير كبير على معدلات الصرف ، و تجدر الإشارة إلى أن المبالغة في العرض النقدي تؤدي إلى التضخم المحلي المتسبب الرئيسي في إحداث الإختلال على مستوى ميزان المدفوعات ، و يتجلى هذا التضخم من خلال زيادة في أسعار السلع و الخدمات مما يستدعي تغيير سعر الصرف بما يتوافق و مستوى الاسعار السائد في الإقتصاد.(1)

4 نظرية توازن حقيبة الأوراق المالية : و التي تقول على أن الطلب على المال يعتمد على الطلب على الأصول المالية و ليس على العملة نفسها، لذلك فإن إزدياد الطلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدول سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة مما يرفع من قيمتها في سوق الصرف الأجنبي ، و كثيرا ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاد بالمستثمرين.

إن جميع تلك النظريات فهي فقط لفهم كيفية عمل سوق تبادل العملات ، و هناك العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار الفائدة و التي من الصعب تتبعها جميعا ، إلا أن أسعار الصرف تتقلب دوما تبعا لإضطرابات الأسواق و قوى المضاربة و الإستثمارات قصيرة الأجل و بما أن أسواق السلع تتأقلم بشكل أبطأ من أسواق رأس المال فإنه بإمكاننا الإفتراض بأن العملات تتأثر بأسواق رأس المال على المدى القصير بينما تتأثر بأسواق السلع على المدى الطويل.(2)

¹ - بربري محمد أمين ، سياسة التحرير التدريجي للدينار اسنكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-203 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، جامعة شلف ، 2004-2005 ، ص 48.

² - دريد كامل آل شيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 40-42.

المطلب 02 : أنظمة الصرف

إن لسعر الصرف عدة أنظمة و يتصف كل نظام بمزايا و مآخذ ، و الإختيار بين هذه النظم يتم تبعا لإحتياجات البلدان و ظروفها و فيمايلي إيضاح لذلك :

1 نظم أسعار الصرف الثابتة :

تمثل نظم اسعار الصرف الثابتة نظام لربط العملة النقدية المحلية في عملة صعبة أجنبية مع تكافؤ ثابت (Fixed parity) و في مثل هكذا نظام فإن المعدلات تكون ثابتة أو يمكنها كذلك التقلب في داخل مساحة ضيقة ، و حينها تتجه العملة النقدية إلى تجاوز الحدود المتوقعة فإن الحكومات تتدخل من أجل جعلها في داخل هذه الحدود .

1 1 -الربط بعملة أخرى : يربط البلد عملته النقدية بعملة أخرى عندما تكون غالبية معاملاته الدولية تحرر بهذه العملة ، و هناك بعض البلدان ربطت عملتها النقدية بحقوق السحب الخاصة و يلجأ إلى عملية الربط البلد الذي يمتلك عملات أجنبية أخرى و ليس فقط الدولار الأمريكي بوصفه عملة نقدية تستخدم للتعامل التجاري مع البلدان الأجنبية .
تتمثل عملات الربط في الدولار الأمريكي 21 دولة ، و اليورو 14 دولة إضافة إلى الدول الإفريقية المرتبطة بالفرنك الفرنسي ، و حقوق السحب الخاصة 02 دولة ، و عملات أخرى 09 دول كذلك يمكن أن تكون العملة النقدية مرتبطة بسلة من العملات النقدية الأجنبية تكون أكثر استقرارا من قيمة عملة نقدية بمفردها ، ففي بعض البلدان مثل بلغاريا يوجد هيئة أو مجلس للعملة النقدية Currecy bood يربط بقوة عملة البلد بعملة أخرى و يتحدد حجم إصدار العملة النقدية بمقدرا حجم المدخلات من العملات النقدية الأجنبية الأخرى إلى البلد .⁽¹⁾

1 2 -مزايا مآخذ نظام سعر الصرف الثابت :

يوفر نظام سعر الصرف الثابت ، ثقة معينة في عملة البلد باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية . كما أنها تؤدي إلى نوع من الإنضباط في السياسات الداخلية .

¹ - سعود جايد مشكور العامري ، المالية الدولية نظرية و تطبيق ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص 99-100 .

كما أنها من جهة أخرى تقيد حرية السياسات النقدية للبلدان ، و تظهر عيوب في نظام التكافؤ الصارم بين عملة البلد و عملة البلدان الأجنبية و كما أظهرته الأزمة الآسيوية 1997 إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقضة مع المعطيات الإقتصادية .

إضافة إلى ضرورة أن تكون الإحتياطات الدولية كبيرة و اعتماد سياسات إعادة توازن موازين المدفوعات على السياسات الوطنية التضخمية أو الإنكماشية .

2 - نظم أسعار الصرف العائمة (المرنة) :

تتم التسوية في نظام الصرف المرن أو العائم في السوق على اساس الحركة الحرة للعرض أو الطلب لكن في الحياة العملية تتدخل البنوك المركزية في بعض الحالات ، إذ توجد عدة أنواع من نظم أسعار الصرف المرنة منها :

- نظم أسعار الصرف المرنة الحرة .
- نظم أسعار الصرف ذات المرونة الموجهة
- نظم أسعار الصرف ذات المرونة المحكمة بموجب سلسلة من المؤشرات
- نظم أسعار الصرف ذات المرونة محدودة العلاقة مع عملة أجنبية واحدة.⁽¹⁾

3 - نظم أسعار الصرف الوسيطة :

3-1 - مفهومها : يتركز أغلب النقاش في الأدبيات الإقتصادية على الإختيار ما بين النظام الثابت و المرن ، نظرا لإنتشار الفكرة الشائعة بتفضيل النظامين المقربين و التي تدعى بمنصف التجويف أو نظرية ذات القطبين أو حلول الزاوية ، و تسير تلك النظرية إلى أن النظام المرن الحر و اتحاد العملة هما أكثر احتمالا للنجاح و تحقيق النمو الأعلى في حالة تزايد حركة رأس المال الدولية .

3-2- أنواعها : و تنقسم بدورها إلى مايلي :

3-2-1 - النظم الثابتة في المجال الأفقي : و هي متشابهة للأنظمة الثابتة التقليدية و لكن هناك إمكانية أكبر للتقلب بإضافة بعض الهوامش لزيادة التقلب الإسمي حول المركز ، بحيث يكون التقلب داخل مجال معين و يلتزم البنك المركزي بالحفاظ عليه و من أمثلة هذا النوع من

¹ - سعود جايد مشكور العامري ، المالية الدولية نظرية و تطبيق ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2012 ،ص 99-102.

الربط آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM) في النظام النقدي الأوروبي (EMS) و التي خلفتها آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية في الأول من 1999 ، و يتيح هذا النظام قدرا محدودا من الصلاحية الإستثنائية في تنفيذ السياسة النقدية ، تبعا لمدى و اتساع نطاق التقلب .

3-2-2- نظم الربط الزاحف : عدل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب تعديلا دوريا طفيفا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة مثل فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة ، و الفروق بين التضخم المستهدف و المتوقع لدى أهم الشركاء التجاريين و غيرها من المؤشرات ، و يمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدل تلقائيا لإستبعاد أثر التضخم أو تحديده بسعر صرف ثابت معلن سلفا أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقعة و يفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثالث على السياسة النقدية .

3-2-3- أنظمة الصرف المربوطة ضمن مجالات تقلب زاحفة : يتم فيها تعديل النسبة المركزية و المجال بشكل دوري كنسبة ثابتة أو استجابة لتغير أحد المؤشرات المهمة كالتضخم ، كما أن المجال إما أن يتمثل حول المركز الزاحف أو أن يختلف حول المركز حسب الإختيار ، و في الحالة الأخيرة لا تعلن الدولة النسبة المركزية ، و وفقا لهذا النظام الدولة تلتزم بإبقاء تغيير سعر الصرف داخل المجال و هكذا فإن درجة استقلالية السياسة النقدية سوف تعتمد على حجم المجال المسموح لسعر الصرف فيه كالتقلب.(1)

¹ - مراد عبد القادر ، دراسة أقر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري ، مقابل الدينار الأمريكي ، مذكرة مقدمة لإستكمال نيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 25.

المبحث الثالث : التجربة الجزائرية في مجال الصرف

نسعى في هذا المبحث إلى تقديم مفاهيم عامة حول سوق الصرف في الجزائر ، أنواعه ، العمليات التي تجرى على مستواها بالإضافة إلى مراقبة الصرف و تطوره من خلال ثلاثة مطالب ، الأول يضم سوق الصرف الجزائري ، و في الثاني نتطرق إلى مراقبة الصرف إضافة إلى الثالث الذي يحتوي على مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر .

المطلب 01 : سوق الصرف في الجزائر

تعتبر سوق الصرف ما بين البنوك و المؤسسات المالية ، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيع وشراء) العاجلة و الآجلة بالعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و بكل حرية التحويل و هي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري و بكل حرية وفق قانون العرض و الطلب على العملات الأجنبية و هي على نوعين هما :

- سوق الصرف ما بين البنوك العاجل

- سوق الصرف ما بين البنوك الآجل .

1 العمليات في سوق الصرف ما بين البنوك :

يرخص للبنوك و المؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية ببيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، و بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري و التدخل في سوق الصرف ما بين البنوك .

2 الإلتزامات في سوق الصرف ما بين البنوك :

تلتزم البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين بإحترام النسب المحددة لكل عملة أجنبية و عندما تتدخل البنوك و المؤسسات المالية في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم و بمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية و حساب وضعيات الصرف لكل عملية أجنبية.(1)

¹ - علة محمد ، الدولار و مشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الإقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2002-2003 ، ص 139-138.

3 تنظيم و تسيير سوق الصرف ما بين البنوك:

- أنشأ بنك الجزائر في ديسمبر 1995 ، الإطار التنظيمي لسوق الصرف ، و بدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقا من 1996/01/02 و قد تم إصدار مجموعة من اللوائح و التعليمات المنظمة لها منها :
- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 1995/02/23 المتعلقة بتعديل و استبدال لائحة رقم 92-04 المؤرخة في 1992/03/22 و المتعلقة بنظام الصرف الأجنبي.
- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 1995/12/23 المتعلق بسوق الصرف.
- اللائحة رقم 95-78 المؤرخة في 1995/12/26 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف .
- التعليمات رقم 95-79 المؤرخة في 1995/12/27 المتعلقة بتسيير و تنظيم سوق الصرف .

3 1 -المتدخلون في سوق الصرف : المتدخلون في سوق الصرف ما بين البنوك هم :

- البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدون و بنك الجزائر .
- الوسطاء المعتمدون يكون تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم و العمل من أجل تحسين مردودية خزينتهم بالدينار الجزائري و بالعملة الأجنبية.
- أما بنك الجزائر فيتدخل لحساب زبائنه و لحسابه الخاص في إطار تسيير احتياطيته من الصرف الأجنبي و سعر الصرف.
- مكاتب الصرف يمكن أن تكون هيئة أو وكالة للصرف ، و يتم إنشائها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري ، و تقوم بتحقيق عمليات بيع و شراء العملات الصعبة مقابل العملة و تسهيل عمليات الصرف الآلي ، شيكات السعر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل و لأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف الوسائل مثل التليفون ، التلكس .

-3-2- أنواع العمليات : يمكن للوسطاء المعتمدون شراء و بيع العملات الصعبة مقابل

- الدينار الجزائري كما يمكنهم القيام بعمليات الصرف العاجلة و الآجلة ، أحيانا تنقلص تدخلاتهم في سوق الصرف ما بين البنوك بالنسبة للعمليات العاجلة و يفسر هذا التنقلص بعدم وجود السوق النقدية للعملات الصعبة في الجزائر زيادة على غياب إمكانية توظيف الودائع في سوق الأورو عملات أوروبية.

و فيما يخص التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك ، تعالج عمليات الصرف بطريقة المقايضة ، و أسعار الصرف تتخذ بقانون العرض و الطلب و الوسطاء المعتمدون يقومون بإعلان أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بصفة مستمرة (1).

4 - تجزئة سوق الصرف الجزائري :

كما سبق الإشارة إليه فإن ما بين البنوك الجزائرية ينقسم إلى نوعين هما :

4 1 - سوق الصرف ما بين البنوك العاجل : هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة و من خلالها يتفق الطرفان باستبدال عملية مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل ، و يكون تسليم العملات الأجنبية بصفة عامة في اليوم الثاني من الإفتتاح تبعا لنهاية العملية أما بالنسبة للتسعيرة المستعملة في هذا السوق هي التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة و التي تستعمل من أجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

4 2 - سوق الصرف ما بين البنوك الآجل : سوق الصرف ما بين البنوك الآجل عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف الآجلة ، حيث يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الآجل ، و تسليم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الإستحقاق المقدم و الذي يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة .

المطلب 02 : مراقبة الصرف في الجزائر : يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة ، كما أن حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي و التعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية ، و عادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تتسرع القوانين و توضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي و بالنسبة لدولة الجزائر فإن النظام 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 حدد بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخل الناجمة عنها بطبيعة الحال ، و فيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط و قواعد تنفيذ هذه المراقبة و إنجازها و يمكن تفويض حق تسيير

¹ - علما محمد ، رجع سبق ذكره ، ص 139-141.

الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية و التي لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات و أهم العناصر التي تدخل في هذا التفويض :

- ودائع الزبائن في الحسابات العملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعينة .
 - عوائد الصادرات من غير المحروقات و العوائد المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود إلى المصدر .
 - كل الأموال المتأتية من قروض مالية أو الإقتراضات بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من طرف الوسائط المالية المعتمدة لإحتياجاتها الخاصة أو لإحتياجات زبائنها .
 - المبالغ المتأتية من عمليات الشراء في سوق الصرف .
 - موارد أخرى يمكن تحديدها عند الحاجة من طرف البنك المركزي .
- و يتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط و الآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر و الخارج و يمكن ذكر أهم هذه الضوابط فيمايلي :
- يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة و المرخص لها العمل في الجزائر .
 - يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر ، كما يسمح لغير المقيمين فتح حساباتهم بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة.
 - تمر عملية تمويل و إيرادات و صادرات السلع و الخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة و لا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض التوطين حتى تضمن عقود الواردات و الصادرات الشروط التقنية و التنظيمية المطلوبة.
 - يقوم الوسيط المعتمد بمنح مستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الإستيراد أو ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي و يجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شروط توفر و كفاية المساحة المالية المستوردة و توفر ضمانات الكفاية و قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية ، و يكون هذا الوسيط المالي مسؤولا أمام البنك الجزائري في حالة عدم قدرة المستورد على الوفاء بالتزامه في هذا الشأن

- يقوم البنك الوسيط عقب إستلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم و تحويله إلى رصيد بالعملة الصعبة و يقوم بمنحه الرصيد المتبقي بالدينار.¹

المطلب 03 : مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي :

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية مند اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع FMI حيث خفضت قيمة الدينار بنسبة 40.17% و كان قد فقد 50% من قيمته سنة 1990 و ما بين 25% و 30% ما بين 1991 و 1993 وفي سنة 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% و ذلك بين شهر أفريل وسبتمبر 1994 و خلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار ، بين البنك المركزي و البنوك التجارية بين سنتي 1995 و 1998 ، ارتفع سعر الصرف الفعلي للدينار بأكثر من 20% و تبعه انخفاض بحوالي 13% بين سنتي 1998 و 2001 ، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا مند أوائل 2002 و في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار حيث تتراوح ما بين 2% و 5% ، وبين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار بحوالي 11% و ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5% و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري للدولار الواحد إلى نحو 73.28 و في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.65 دج/دولار وواصل انخفاضه إلى 66.82 دج في نهاية 2007 (1) و تبين إحصائيات وزارة المالية أن مراجعة سعر صرف الدينار مقابل الدولار كان معتبرا خلال 2012 إلى 2015 و تعدي توقعات قوانين المالية التي اعتمدت على معدل سعر الصرف حوالي 78 دينار للدولار و استنادا إلى الأرقام الخاصة بالوزارة ففي سنة 2012 بلغ 77.55 دينار ، وفي 2013 حوالي 79.38 دينار للدولار ، بينما ارتفع إلى 80.56 دينار خلال الشهرين الأولين من سنة 2015 و بلغ في مارس 2015 حوالي 96.53 شراء و 96.55 بيعا (2)

¹ - شاكر القزويني ، محاضرات في إقتصاد في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 ، ص 132.

الجدول رقم 1 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في فترات معينة

الفترات	2005	2006	2007	2008	2012	2013	فيفري 2015	مارس 2015
الدينار مقابل الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86	77.55	79.38	80.56	96.53

- المصدر : WWW.bank-of-Algeria.dz/march2.htm

(1)- تقارير بنك الجزائر.

(2)- تقارير وزارة المالية.

خلاصة الفصل الأول :

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات ، فهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمي فالسعر العالمي و السعر المحلي مرتبطان من خلال سعر الصرف .

فلسعر الصرف وظائف متعددة منها : الوظيفة التطويرية ، الوظيفة القياسية ، و الوظيفة التوزيعية و مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فإنه هناك عدة عوامل تأثر فيه منها ما هو اقتصادي كعرض النقود ، أسعار الفائدة ، معدلات التضخم ، ميزان المدفوعات و الموازنة العامة و منها ما هو غير ذلك كالإضطرابات و الحروب، الإشاعات و الأخبار ،إضافة إلى خبرة المتعاملين و أوضاعهم . أما في الجزائر فقد مر بعدة مراحل تجسد من خلالها أن سعر صرف الدينار الجزائري بقي في انخفاض مستمر إلى يومنا هذا رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة .

الفصل الثاني :

مفاهيم عامة حول المتغيرات النقدية

و أهم مراحل تطورها في الجزائر من

2000 إلى 2014

مقدمة :

نسعى من خلال هذا الفصل إلى الإلمام بمختلف المفاهيم العامة المتعلقة بالمتغيرات النقدية، هذه الأخيرة تكمن في كل من العرض النقدي ، سعر الفائدة ، و التضخم ، إضافة إلى تقديم شامل لمراحل تطور كل منها في الجزائر ، ممهدين بذلك الطريق لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفصل الموالي ، و عليه يمكن أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول العرض النقدي و أهم مراحل تطوره في الجزائر

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الفائدة و أهم مراحل تطوره في الجزائر

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول التضخم و أهم مراحل تطوره في الجزائر .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي و تطوره في الجزائر :

سجل العرض النقدي في الجزائر عدم استقرار طويلة فترة الدراسات ، حيث شهدت تدبب من فترة إلى أخرى ، و قد أرجع ذلك إلى بعض العوامل مثل انخفاض و ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى السياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات النقدية الجزائرية ، و عليه سنحاول من خلال هذا المبحث أن نسلط الضوء على أهم هذه العوامل ، حيث نتعرض في البداية إلى مفاهيم نظرية حول العرض النقدي من خلال ثلاثة مطالب يخصص المطلب الأول المفهوم و أقسام العرض النقدي و يخصص المطلب الثاني لمكونات العرض النقدي و الأجزاء المقابلة له و أما المطلب الأخير نتناول فيه مراحل تطور الكمية النقدية في الجزائر.

المطلب 01: مفهوم و أقسام العرض النقدي :

حيث تعددت تعاريف العرض النقدي كما ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

1- مفهوم العرض النقدي :

- نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة ، و التي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية ، و هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها⁽¹⁾

-كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة⁽²⁾

2- أقسام العرض النقدي :ينقسم العرض النقدي إلى ما يلي :

1-2- عرض النقد بالمعنى الضيق m_1 : حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي عرض النقدي على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع و الخدمات و ينظر لعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة ⁽³⁾ حيث العرض النقد يتكون من مجموع العملات و النقد المصدر مضافا إليه الودائع تحت الطلب⁽⁴⁾

2-2- عرض النقد بالمعنى الواسع m_2 : تعرف بالسيولة المحلية الخاصة و تشتمل على (m_1) مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الإيداع قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير وهي أقل سيولة من m_1 أي أنه يشمل النقد المتداول أو المصدر + الودائع تحت الطلب+ الودائع لأجل +ودائع التوفير⁽⁵⁾

(1)-بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السيايات النقدية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،الطبعة الثالثة 2008 ص 49

(2)- عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الموصل ، العراق ، 1990، ص106

(3)- هيكال عجمي الحناني ، عرض النقد و العوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية ، عمان ، الأردن العدد الثاني ، ديسمبر 2007، ص 18

(4)- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية و التعامل بالعملات الأجنبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ، الطبعة الأولى 2010م - 1431هـ ص80

(5)- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 49

و كما نلاحظ أن المفهوم الأخير لعرض النقد أكثر استقرارا من المفهوم الأول حيث نجده يغطي مجالا أوسع من النقد مما يجعل درجة تذبذب أقل بينما المفهوم الأول لعرض النقد يجعل النقد على درجة عالية من التذبذب بسبب استقرار تحويل الموال من حسابات التوفير للحسابات الجارية أو العكس

2-3- عرض النقد بالسيولة المحلية m_3 : حيث أنها تشمل على (m_2) السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات و أدونات الخزينة ، وهي أقل سيولة من (m_2) ⁽¹⁾

المطلب 02: مكونات و الأجزاء المقابلة للعرض النقدي :

يتكون العرض النقدي من ثلاثة مكونات أساسية كما أنه يحتوي على أجزاء رئيسية و التي سندرجها من خلال هذا المطلب

1- مكونات العرض النقدي: يحتوي العرض النقدي على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني و تتكون أساسا من النقود الورقية و البنكية و الأنواع الأخرى من النقود و الودائع عند المؤسسات المالية و المصرفية ، و بالنسبة لدولة الجزائر فالعرض النقدي يتكون من العناصر التالية :

1-1- النقود الورقية (Eiduciare): تتمثل في تداول النقود الورقية من بنوك و القطع النقدية و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر .

1-2- النقود الكتابية (Scripature): تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر ، و تتكون أسسا من ودايع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير .

1-3- أشباه النقود (Quasi-Monard): تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل ، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض ، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية و هذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية M_2 ⁽²⁾

(1)-بلعروز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 49

(2)-عوض فاضل، مرجع سبق ذكره، ص 120

2- الأجزاء المقابلة للعرض النقدي : حيث يوجد جزأين بالنسبة للعالم الخارجي و كذلك بالنسبة للعالم الداخلي

2-1- بالنسبة للعالم الخارجي :

2-1-1- الذهب النقدي : وهو أصل حقيقي يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات مهما اختلف أنماط تنظيمها و التشريعات المعمول بها و يقوم حائز الذهب بالتنازل عنه لصالح البنك المركزي فيصبح ملكا له و أصلا من أصوله و يعطي مقابل ذلك نقودا قانونية إلى هذه الجهة فنقول حينئذ أن البنك المركزي قد قام بتقييد هذا الأصل أي إصدار مقابل الحصول عليها نقودا قانونية

2-1-2- العملات الأجنبية (العملة الصعبة) : تتدفق العملات الأجنبية إلى داخل الوطن و إلى خارجه هو نتيجة لعلاقة الدولة اقتصاديا مع الخارج و عندما يكون تدفق هذه العملات إلى الداخل أكبر من تدفقها إلى الخارج يكون هناك رصيда إيجابيا من هذه العملات بحوزة الاقتصاد و بالتالي يكون هناك إصدار النقود ، ويعتبر العملات الأجنبية أصلا حقيقيا و إن كانت تظهر في شكل نقدي باعتبارها تشكل قوة شرائية اتجاه الاقتصاديات الأخرى و عندما يحصل البنك على عملات أجنبية تصبح حقا له و يقوم بتنفيذها أي إصدار نقود قانونية مقابل ذلك. (1)

(1)-الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 40

2-2- بالنسبة للعالم الداخلي :

2-2-1-الاقتصاد المقدم للخرينة(ديون على الخزينة أو سندات الحكومة):

تشرف الخزينة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة فإذا كان هنالك عجز تلجأ الخزينة إلى الاقتراض من البنك المركزي و بالمقابل تعطي الخزينة للبنك المركزي سندات أو أدونات الخزينة و يتم تقديم القروض ب نسبة 10 % إيرادات السنة المالية السابقة (1)

2-2-2- الاعتماد المقدم للاقتصاد أو قروض الاقتصاد : هناك طريقتين لتمويل الاقتصاد:

- عن طريق التمويل من البنوك الداخلية (الاقتراض أو القروض) و هي طريقة مباشرة

- و الطريقة الثانية وهي غير مباشرة و تتمثل في قيام البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية المقدمة لها من طرف الأشخاص (أفراد ومؤسسات) مع وجود معدل الخصم و تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الكتلة النقدية و يستطيع البنك المركزي التدخل وذلك برفع أو تخفيض معدل الخصم تبعا لسياسة الحكومة المنتهجة (2)

(1)- الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ،ص 42.

(2) بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ،ص 167

المطلب 03: أهم مراحل تطور الكتلة النقدية في الجزائر :

إن الباحث في مجال تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر يلاحظ من خلال مختلف المصادر و المراجع أنه هناك تغيرات مستمرة من سنة إلى أخرى في حجم الكتلة النقدية .

1- تطور الكتلة النقدية في الفترة 2000-2008: يستطيع البنك المركزي ضبط الكتلة النقدية

بواسطة أسعار الفائدة بتوجيهها حسب الهدف المرغوب ، فإذا كان هذا الأخير التحكم في النمو النقدي يكفي رفع معدل إعادة الخصم و الذي بدوره يؤثر على القدرة الائتمانية للبنوك من خلال ارتفاع أسعار الفائدة ، أو التدخل في السوق النقدية بواسطة الأدوات غير المباشرة و الجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2008

الجدول رقم02: تطور الكتلة النقدية في الفترة 2000-2008

الوحدة : مليار دج

السنوات	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	معدل نمو%	
2000	1048.2	484.5	563.7	974.3	2022.5
2001	1238.5	577.2	661.3	1235	1273.5
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2901.5
2003	1630.4	781.4	849	1724	3354.4
2004	2160.5	874.3	1286.2	1577.5	3738
2005	2421.4	921	1500.4	1736.2	4157.6
2006	3167.6	1081.4	2086.2	1766.2	4933.7
2007	4233.6	1284.5	2949.1	1761	5994.6
2008	4964.9	1540	3424.9	1991	6955.9

Source: La banque d'algerie;evolution economique et monetaire en algerie,rapport,2004,p172,2009,p212

ومن خلال هذا الجدول يمكن استنتاج تطور هيكل الكتلة النقدية خلال نفس الفترة في الجدول التالي:

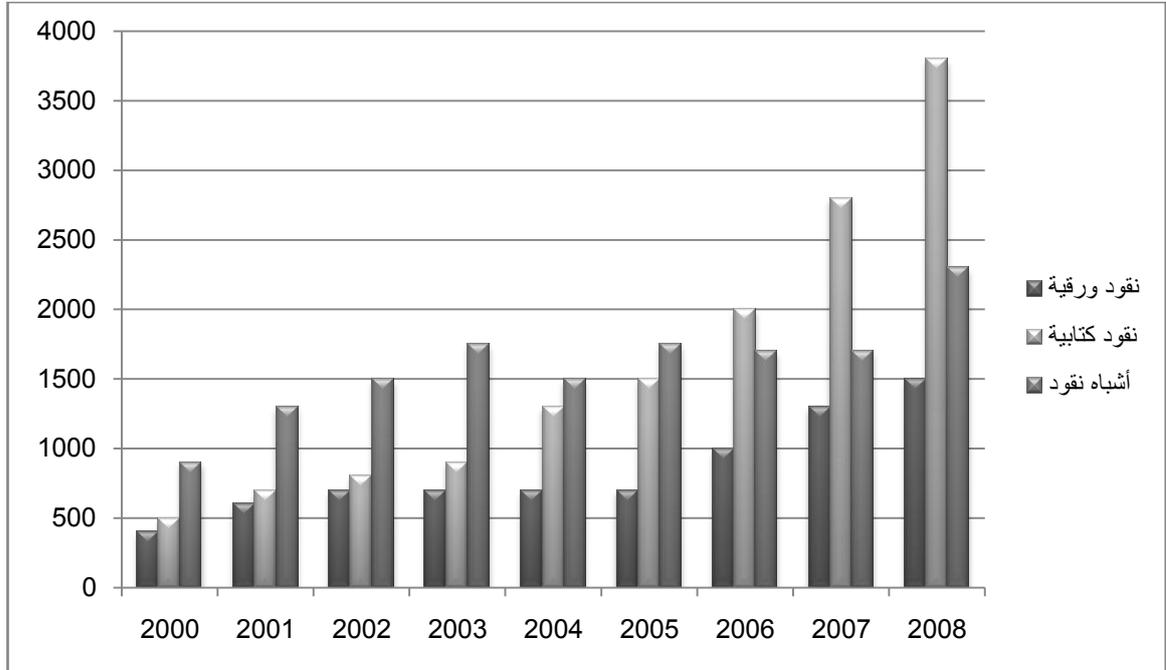
الجدول رقم 03: هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2008:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقود ورقية	0.24	0.23	0.23	0.23	0.23	0.22	0.21	0.21	0.22
نقود كتابية	0.28	0.27	0.26	0.25	0.34	0.36	0.42	0.49	0.49
أشباه النقود	0.48	0.5	0.51	0.51	0.42	0.41	0.35	0.29	0.28
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بوبلوط بلال ، اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2008 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ص 150

-من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه حتى سنة 2005 شكلت أشباه النقود النسبة الأكبر من إجمالي الكتلة النقدية حيث يمكن استنتاج التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم 01 : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2008



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 2 و 3

2- تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي لنفس الفترة :

-لقد كان من أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية ، و لكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى ، و فيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2008

جدول رقم 04: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة مع النتائج المحلي الإجمالي للفترة 2008-2000

الوحدة : مليار دج

السنة	النقد M_1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية	معدل نمو M_2	النتائج المحلي الإجمالي	معدل نمو PIB	سيولة الاقتصاد	معامل الاستقرار النقدي
2000	1041.3	484.9	556.4	617.9	1659.2	13.00	4098.8	26.18	49.3	0.49
2001	1238.5	577.2	661.3	1235	2473.5	22.3	4260.8	3.95	58.4	5.64
2002	1416.3	664.7	751.6	1485.2	2915.5	17.3	4537.7	6.5	65.1	2.66
2003	1630.4	781.4	849	1723.9	3354.3	15.61	5264.2	16.01	63.7	0.97
2004	2160.5	874.4	1286.2	1577.5	3738	11.44	6150.4	16.83	59.3	0.67
2005	2422.7	921	1501.7	1724.2	4146.9	10.9	7563.6	22.97	53.8	0.47
2006	3177.8	1081.4	1760.6	1985.6	4827.6	16.41	8520.6	12.65	56.7	1.29
2007	4233.6	1284.5	2570.4	2139.7	5994.6	24.17	9306.2	9.22	64.4	1.14
2008	4964.9	1540	2965.1	2450.8	6955.9	16.03	10993.8	18.13	63.3	0.88

المصدر : بوبلوطة بلال، مرجع سبق ذكره، ص 151

3- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2003-2000 :

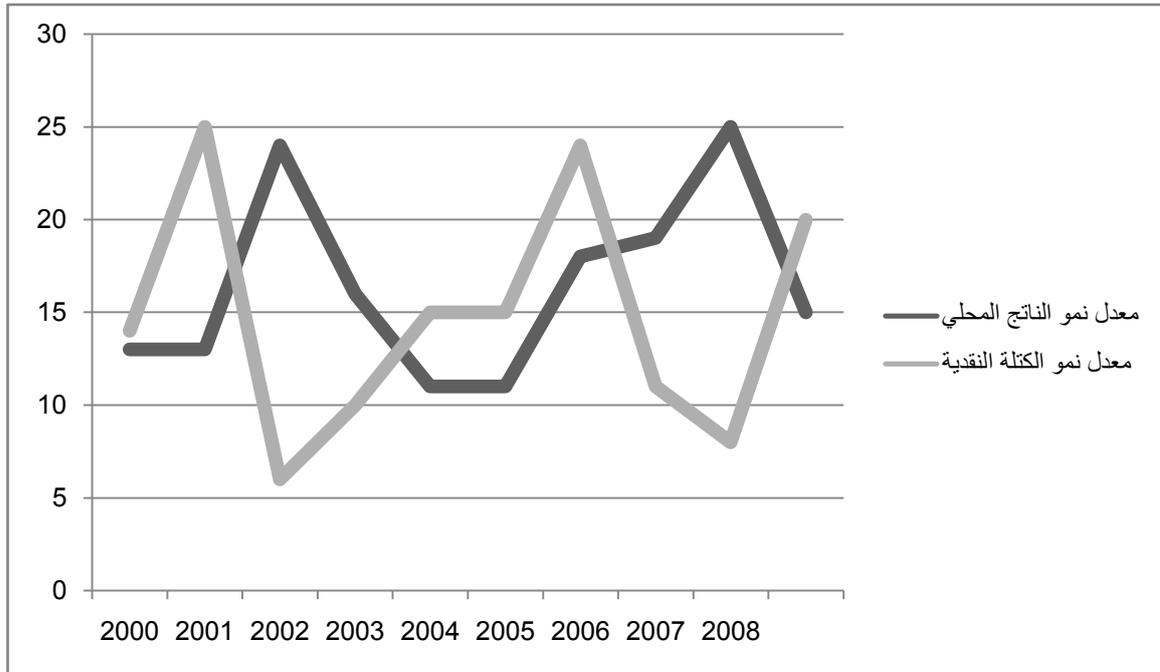
كما كان هناك تطور في الكتلة النقدية من نقود ورقية ونقود كتابية إلى أشباه نقود كان هناك تطور مرافق لمقابلات الكتلة النقدية من ذهب و عملات أجنبية و قروض للدولة إلى قروض للاقتصاد حيث بلغ الذهب و العملات الأجنبية 775.9 مليار دينار جزائري سنة 2000 و استمر بالزيادة خلال السنتين الموالتين ليصل سنة 2003 إلى 2342.6 وكذلك بالنسبة للقروض التي كانت في زيادة مستمرة و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 05: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2003-2000 :

السنوات	الذهب و العملة الصعبة	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2000	775.9	677.5	993.7
2001	1310.8	569.7	1078.4
2002	1755.7	578.6	1266.8
2003	2342.6	423.4	1380.2

المصدر : كرماني عبد الوهاب ، التطور الاقتصادي و النقدي ، بنك الجزائر ، 2000/11/6 ص17

الشكل رقم 02: تطور الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2000:



المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول رقم 4

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الفائدة و أهم مراحل تطورها في الجزائر :

سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الفائدة ثم علاقته ببعض المتغيرات الكلية الأخرى كالاستثمار ، التضخم ، الطلب على النقود ، بالإضافة إلى التطرق لأهم مراحل تطوره في الجزائر ، و هذا من خلال ثلاثة مطالب يضمن الأول مفهوم و تطور سعر الفائدة في النظريات النقدية و الثاني علاقة سعر الفائدة ببعض المتغيرات الاقتصادية أما الثالث تطور سعر الفائدة في النظريات النقدية و الثاني علاقة سعر الفائدة ببعض المتغيرات الاقتصادية أما الثالث تطور سعر الفائدة في الجزائر

المطلب 01: مفهوم و تطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية :

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سعر الفائدة من جهة ومن جهة أخرى تطور سعر الفائدة في ظل النظرية الكلاسيكية ، و النظرية الكينزية .

1- مفهوم سعر الفائدة : تعددت تعاريف سعر الفائدة بتعدد وجهات النظر لدى الاقتصاديين فنجد :

التعريف 01: يعرف الكلاسيك سعر الفائدة على أنه العائد الذي يحصل عليه الفرد نتيجة انتظاره مدة زمنية معينة امتنع فيها عن الاستهلاك ، ويحتفظ من خلالها بأموال في صورة مدخرات ، فسعر الفائدة يمثل العائد على الانتظار أو العائد على الحرمان

التعريف 02: يعرف الكنزيون سعر الفائدة على أنه المكافأة عن التخلي عن السيولة لمدة معينة ، أي أن سعر الفائدة في حد ذاته ليس إلا النسبة المعكوسة بين مبلغ من النقود وما يحصل عليه نتيجة التخلي عن حيازة النقود و استبدالها بدين لمدة معينة من الزمن (1)

التعريف 03: سعر الفائدة هو السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للاقراض (2)

التعريف الإجرائي : سعر الفائدة هو العائد على رأس المال المستثمر الذي يحصل عليه المقترض نتيجة تنازله عن أموال لفترة زمنية معينة.

2- تطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية :

1-2- سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية : يرى رواد النظرية الكلاسيكية أن التفضيلات الزمنية لفرد ما تحتاج إلى مجموعتين من القرارات حتى يتم تنفيذها كاملة ، المجموعة الأولى تتعلق بالتفضيل الزمني الذي يطلق عليه اسم الميل للاستهلاك و هو الذي يقرر لكل شخص المقدار من دخله الذي سوف يستهلكه و المقدار الذي سوف يحتفظ به أي يوجهه لاستهلاكه في المستقبل ، أما المجموعة الثانية فتعني الشكل الذي سوف يبقى عليه ما وجهه لاستهلاكه في المستقبل ، وسوف نجد أن الخطأ الذي وقع فيه الكلاسيك.

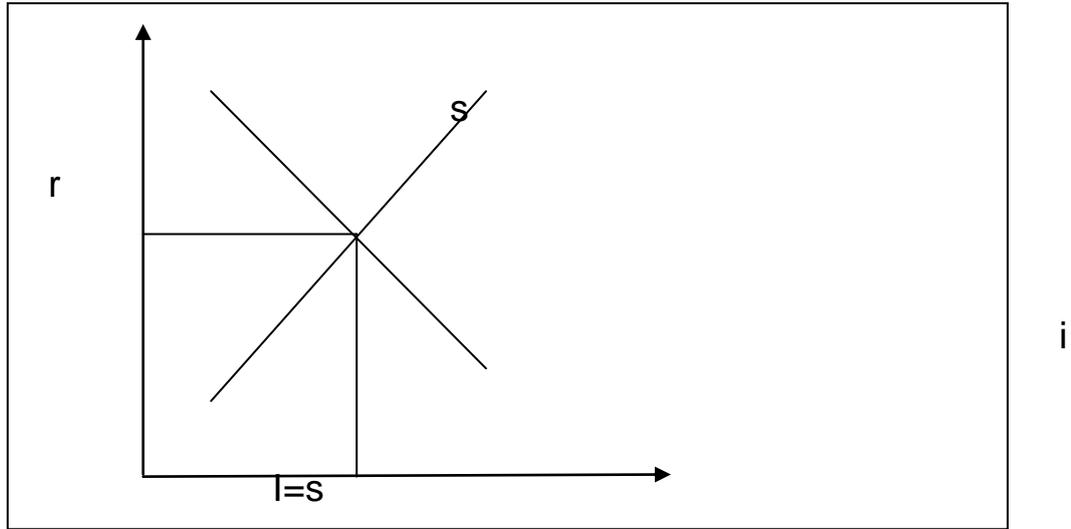
(1)-سامر بطرس ، جلدة النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، الأردن ، 2009، ص 71.

(2)- حسن مسعود ، أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة ، دار المعارف ، بيروت 2001، ص 214.

هو أنهم حاولوا اشتقاق سعر الفائدة من العنصر الأول مع إهمالهم العنصر الثاني ، فتنظر النظرية الكلاسيكية إلى سعر الفائدة على أنه الثمن الذي يوازن بين الطلب على الاستثمار و الرغبة في الادخار في صورة دالة يعبر عنها كما يلي : $I = S$, $S = S(r)$, $I = I(r)$

حيث تفرض هذه المعادلات أن الاستثمار (I) يزداد بانخفاض سعر الفائدة (r) و ينقص بارتفاع سعر الفائدة (r) و أن الادخار (S) يزداد بارتفاع سعر الفائدة (r) و ينقص بانخفاض (r) . ويحدد قوى الطلب على الاستثمار و عرض المدخرات سعر الفائدة ، بحيث أن التوازن بين الطلب و العرض يتم عندما يكون

$I = S$ و هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم 03



ادن فعند الكلاسيك إذا زاد الطلب على الاستثمار فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار ناحية اليمين و هذا يرفع من سعر الفائدة ، و بارتفاع سعر الفائدة يزداد عرض المدخرات و بذلك يتعادل الطلب الزائد على الاستثمار مع العرض الزائد من المدخرات عند سعر فائدة جديد مرتفع ، و العكس صحيح (1)

2-2- سعر الفائدة في النظرية الكينزية : يؤكد رواد النظرية الكينزية على أن سعر الفائدة لا يتحدد نتيجة تفاعل قوى الاستثمار و الادخار كما تطرقت له النظرية الكلاسيكية ، و إنما يتحدد نتيجة للطلب على النقود و عرضها

2-2-1- الطلب على النقود : يرجع كينز الطلب على النقود للاحتفاظ بها إلى ثلاثة دوافع نتطرق إليها فيما يلي :

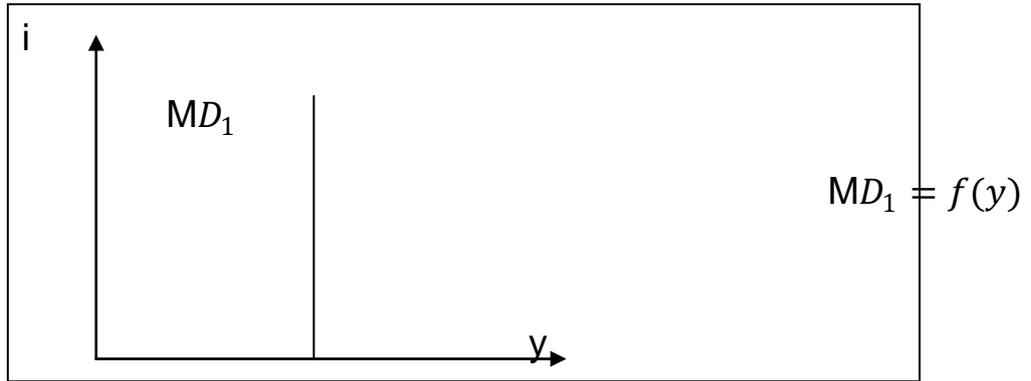
أ-دافع المعاملات : يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيط للتبادل ، ويقصد به رغبة المتعاملين الاقتصاديين في الاحتفاظ بقدر معين من النقود في شكلها السائل لتحقيق معاملاتها الجارية و قد أرجع كينز هذا الدافع إلى سببين هما : دافع الدخل ، دافع المشروع

(1)-سامر بطرس مرجع سبق ذكره ص73-74

***دافع الدخل :** هو أنه هنالك فاصل زمني بين استلام الدخل و إنفاقه في صورة إنفاق جاري ، حيث يزيد الطلب على النقود بدافع المعاملات كلما زاد الفاصل الزمني و العكس صحيح فهناك علاقة طردية بين الدخل و الطلب على النقود

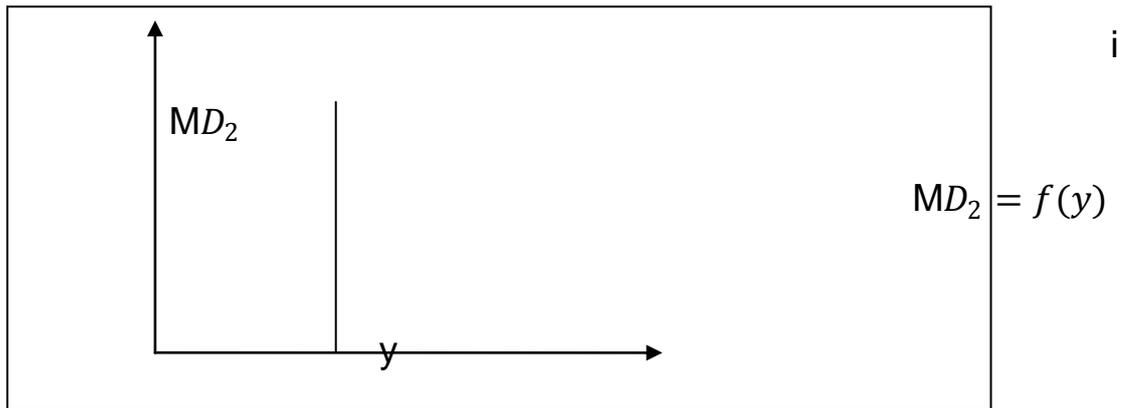
***دافع المشروع :** هو أنه لا بد من وجود حد أدنى من السيولة يجب أن يحتفظ به المؤسسة لكي تستطيع مواجهة طلباتها العاجلة (1)

الشكل التالي رقم 04 : الطلب على النقود لغرض المعاملات و سعر الفائدة



ب- دافع الاحتياط : حيث يمكن استخدام السيولة في مواجهة النفقات غير المتوقعة و الطارئة ، وتتوقف كمية النقود المحتفظ بها على الفرد نفسه و على الظروف التي يعيش فيها فإن الشخص الغني يميل إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود من أجل دافع الاحتياط عن تلك الكمية التي يحتفظ بها الفقير ، و هذا يتيح أيضا فرصة للقول أن تأثير سعر الفائدة على الكمية المحتفظ بها من أجل دافع الاحتياط ، فهناك علاقة طردية بين الدخل و سعر الفائدة لغرض الاحتياط (2)

الشكل التالي رقم 05 : الطلب على النقود لغرض الاحتياط و سعر الفائدة

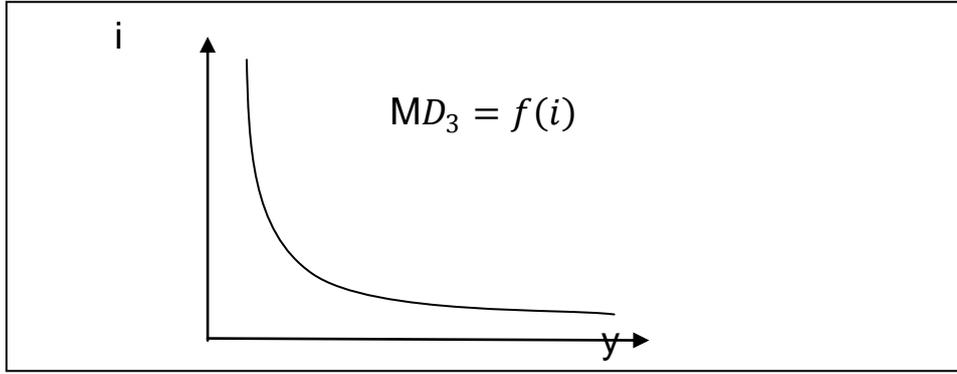


(1)- أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد النقدي و الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ص 131

(2) سامر بطرس ، جلدة النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره ص 74،75

ج- دافع المضاربة : بهذا الدافع تميز كينز عن التقليديين في تحليله للطلب على النقود كمستودع للقيمة وذلك أن الأفراد يحتفظون بالنقود لذاتها لتحقيق مزيد من الأرباح الرأسمالية ، ويكون إما في شكا نقود سائلة أو في شكل أوراق مالية ، وذلك تبعا لطبيعة سعر الفائدة ، هذا يعني أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يتوقف على مستوى سعر الفائدة السائد و بهذا يعد الطلب على النقود لغرض المضاربة يتأثر بسعر الفائدة (1)

الشكل التالي رقم 06 : الطلب على النقود لغرض المضاربة و سعر الفائدة

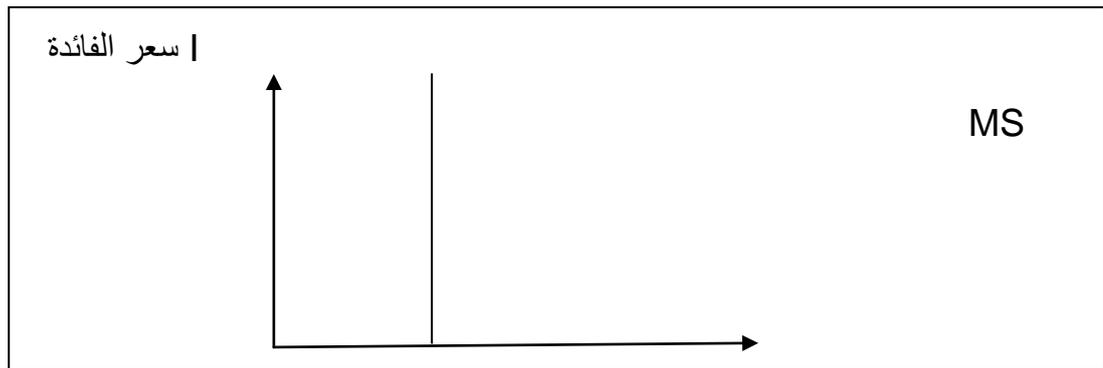


2-2-2- عرض النقود :

نقصد بعرض النقود الكمية من النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها و عرض النقود مع تفضيل السيولة هو الذي يحدد سعر في المجتمع ، و يتخذ منحنى عرض النقود شكل خط موازي للمحور العمودي ، أي أنه في أي وقت يكون عرض النقود ثابت لأنه يتم التحكم فيه بواسطة البنك المركزي أي أنه هو الذي يتحكم في سعر النقود فإنه بإمكان زيادة عرض النقود أن يخفض من سعر الفائدة ، و نقص عرض النقود بإمكانه أن يرفع سعر الفائدة ، فالبنك المركزي إذا يمكنه أن يتحكم في سعر الفائدة عن طريق تحكمه في عرض النقود

فإن عرض النقود هو علاقة بين كمية النقود و سعر الفائدة (2)

الشكل التالي رقم 07 : عرض النقود و سعر الفائدة



عرض النقود

(1)-أكرم حداد ، مشهور هدلول ، النقود و المصاريف ، مدخل تحليلي و نظري ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن

(2) سامر بطرس ، جلة النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره 760

المطلب 02: العلاقة بين سعر الفائدة و بعض المتغيرات الاقتصادية :

سوف يتناول هذا المطلب العلاقة بين سعر الفائدة و أهم المتغيرات الاقتصادية التي توجزها في أولا:
التضخم ، الاستثمار ، الطلب على النقود إضافة إلى سعر الصرف

1- العلاقة بين سعر الفائدة و معدل التضخم :

يرى فيشر أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار و الاستثمار ، أي أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر التبادل بين السلع الحاضرة و المستقبلية ، إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يحصل عليه المقترض ، فهو يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة ، وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة و المستقبلية ، و في غياب التضخم و عندما تكون كل المبادلات بالنقود و سعر الفائدة الحقيقي و السعر الاسمي يكونان متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع ، وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين حول نوعية العلاقة التي تربط سعر الفائدة الاسمي و سعر الفائدة الحقيقي

إن التحليل الذي قام به فيشر هو امتداد للطرح الذي قام به Gibson سنة 1923 و الذي سمي ب تناقض جيبسون وهو قائم على أساس التمييز غير الطبيعي بين سعر الفائدة الحقيقي و سعر الفائدة الجاري و قد بين أن معدلات الفائدة المنخفضة ترتبط بمستوى أسعار مرتفع و هذا لان انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار ، و هذا ينتج عنه ارتفاع الطلب على قروض و يؤدي ذلك إلى ارتفاع كمية النقود و بالتالي ارتفاع الأسعار

فالفرق بين السعر الحقيقي المتوقع و السعر الجاري الاسمي هو توقعات التضخم ، و يفترض فيتشر أن سعر الفائدة الحقيقي مستقل عن معدل التضخم ، وذلك أن الطلب على النقود مرتبط بسعر الفائدة الحقيقي، حيث أصبحت منذ 1963 التكلفة الحقيقية للحصول النقدي هي سعر الفائدة هي سعر الفائدة الاسمي و ليس الحقيقي ، ففي هذه الحالة كلما كانت التوقعات التضخمية مرتفعة كلما كان سعر الفائدة الاسمي مرتفعا (1)

(1)-مراد عبد القادر مرجع سبق ذكره ص50-51

2- العلاقة بين سعر الفائدة و الاستثمار :

معروف أن الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي أو قطاع الأعمال وهو يتكون من وحدات نقدية مفترضة عادة إذ يندر أن يعتمد الاستثمار في الاقتصاد الحديث على مصادر الأموال الذاتية فقط نظرا لضخامة حجم الاستثمار من جهة و عدم كفاية المصادر من جهة أخرى ،وتتنص النظرية الكلاسيكية على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري و سعر الفائدة و تستند في ذلك إلى نظرية تكوين رأس المال لأن مفهوم الاستثمار الحقيقي هو عبارة عن عملية يتكون من خلالها رأس المال بتراكم السلع الإنتاجية كالأبنية و المعدات ،كما اعتقد الكلاسيكيون أن سعر الفائدة في السوق يتجه دوما نحو المستوى الذي يحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار⁽¹⁾

3-العلاقة بين سعر الفائدة و الطلب على النقود :

يرفض الكثير من الاقتصاديين أن يتمتع الطلب على النقود بمرونة شديدة أمام تغيرات سعر الفائدة ويرى فريدمان من خلال دراساته انه ليس هناك أفكار في المدرسة التجريبية عن تأثير سعر الفائدة على الطلب الحقيقي للنقود ، حيث كانت كل الاستنتاجات تقريبا تبين عدم مرونة استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة ، حيث وجد التغير في الدخل الحقيقي و الثروة هو العامل الأكثر أهمية لإحداث تغير كمية النفوذ الحقيقية المطلوبة ، وليس سعر الفائدة ، ويرى فريدمان أيضا أنه لا يجب النظر إلى سعر الفائدة على أنه يعتمد أيضا على المؤشرات الحقيقية و أن المدخل التجريبي يؤكد على أن التغير الندي يكون له تأثير هام على القطاع الحقيقي .

ومنه توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الطلب على النقود وإن كانت العلاقة ليست ذات أهمية بالغة أو مؤثرة بالشكل المطلوب ، و بالتالي لا يمكن القول أن الطلب على النقود يتمتع بمرونة و حساسية كبيرة لسعر الفائدة⁽²⁾

(1)- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف و الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن

2004 ص 303-304

(2)- بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر ، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2003-2004ص54

4- العلاقة بين سعر الفائدة و سعر الصرف :

إن دور سعر الفائدة في تحقيقي مستوى معين من سعر الصرف يعتبر من الموضوعات الهامة و المعقدة التي تشغل بال كثير من الاقتصاديين ، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ، و بالتالي تحسين قيمة العملة الوطنية ، هذه الاستجابة تشترط الكثير من الشروط (مناخ الاستثمار مرونة بين أسعار الفائدة و الاستثمار ، مرونة في الجهاز الإنتاجي ، استقرار الكثير من التغيرات الاقتصادية ...) ، وعندما تكون العملة ضعيفة مثلا ، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض انهيار العملة⁽¹⁾

المطلب 03: تطور أسعار الفائدة في الجزائر :

حتى نهاية 1980 ، كان النظام المصرفي للجزائر محمداً دو نطاق ضيق ، ويعمل كوسيلة لتمويل القطاع العمومي دون أن يأخذ بالاعتبار الأخطاء الناجمة عن القرض أو مقاييس المردودية ، زد على ذلك أن الخمس بنوك العمومية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط لم يكن لهم أي نشاط تجاري وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989، حيث يلجأ البنك إلى رفع المعدل معا و يؤثر على أداء البنوك التجارية التي تلجأ بدورها المطبقة على القروض فمعدل إعادة الخصم الممارس من طرف البنك المركزي يشكل أداة تحليلية مهمة .

و يمكن استخلاص مراحل تغير معدل إعادة الخصم فيما يلي :

-ثبات المعدل سنة 1964 إلى 1971 عند مستوى 3.75%

-انخفاض المعدل بنقطة واحدة سنة 1972 إلى 1986 ليبلغ 2.75% هي فترة تطبيق مخططات التنمية

- ارتفاع المعدل إلى 5% من 1986 إلى 1988 ليبلغ سنة 1990 إلى 20.5%

-ارتفاع المعدل إلى 11.5% من 1991 إلى 1993 ليصل إلى 21% كحد أقصى في 1994.

-انخفاض المعدل في نهاية 1995 ليصبح 14% ليستمر هذا الانخفاض إلى 9.5% في 1998 و هي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي

-انخفاض متتال للمعدل في 1998-2003 ليصل إلى 4.5% سنة 2003⁽²⁾

(1)-قدي عبد المجيد مرجع سبق ذكره ص 136

(2)-مراد عبد القادر مرجع سبق ذكره ص 53-54

الجدول رقم 06 : تطور كل من معدل سعر الفائدة للفترة 2000-2008

الوحدة(%)

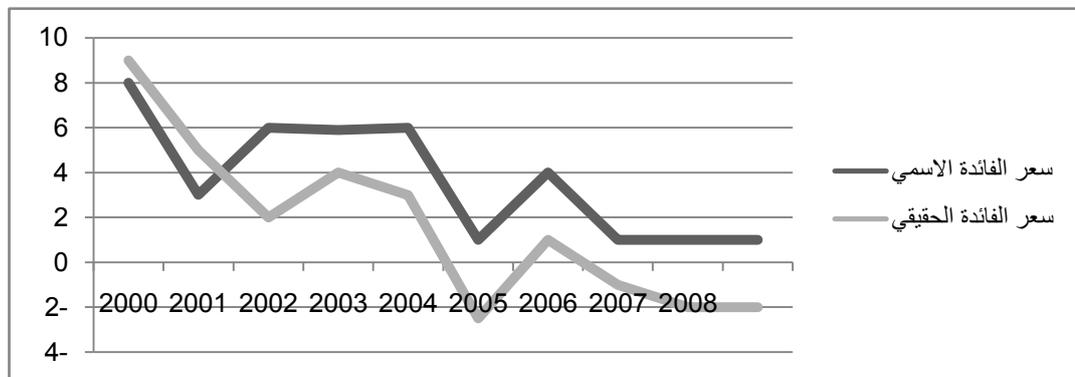
البيان	معدل الفائدة الاسمي	معدل الفائدة الحقيقي
2000	7.7	7.2
2001	6.3	2.1
2002	5.3	3.9
2003	5.3	2.7
2004	2.5	1.1-
2005	1.7	0.1
2006	2.7	0.2
2007	1.8	1.7-
2008	1.6	2.8-

المصدر : ببولوطة بلال ، مرجع سبق ذكره، ص 145

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي :

انخفاض معدل الفائدة من 7.7 % إلى 5.3 من سنة 2000 إلى 2003 ليواصل الانخفاض ليصل إلى 1.7 % سنة 2005 ليرتفع في 2006 إلى 2.7 % ثم يرجع لينخفض إلى 1.6 سنة 2008 و الرسم البياني التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 08 : تطور معدل سعر الفائدة الاسمي و الحقيقي للفترة 2000-2008



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 5

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول التضخم و أهم مراحل تطوره في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التضخم و كيفية قياسه ، آثار التضخم ، إضافة إلى تطور التضخم في الجزائر

المطلب 01: تعريف التضخم و قياسه :

-يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية خطيرة و لقد تعددت تعاريفها و طرق قياسها

1-تعريف التضخم :

-للتضخم العديد من التعاريف منها :

التعريف 01: التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود.

التعريف 02: تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج⁽¹⁾

التعريف الإجرائي : يعرف التضخم على أنه الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد ، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد.

2- قياس التضخم :

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين ، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار ، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار ، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم ، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار ، أي تحديد الأسباب التي أدى إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 141

2-1- الأرقام القياسية للأسعار : تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها " عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية و زمنية للأسعار " (1) و المقصود من أنها متوسطات نسبية ، هو أنها تبين مدى التطور في النقود و الأسعار بالنسبة لشيء معين ، و تقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس ، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود و الأسعار بسنة الأساس ، و يعتقد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة (2). كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ، يتم الاعتقاد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة ، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد . و تستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار ، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة ، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم (3).

و تتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي :

-الرقم القياسي لأسعار الجملة

- الرقم القياسي لأسعار التجزئة

- الرقم القياسي الضمني

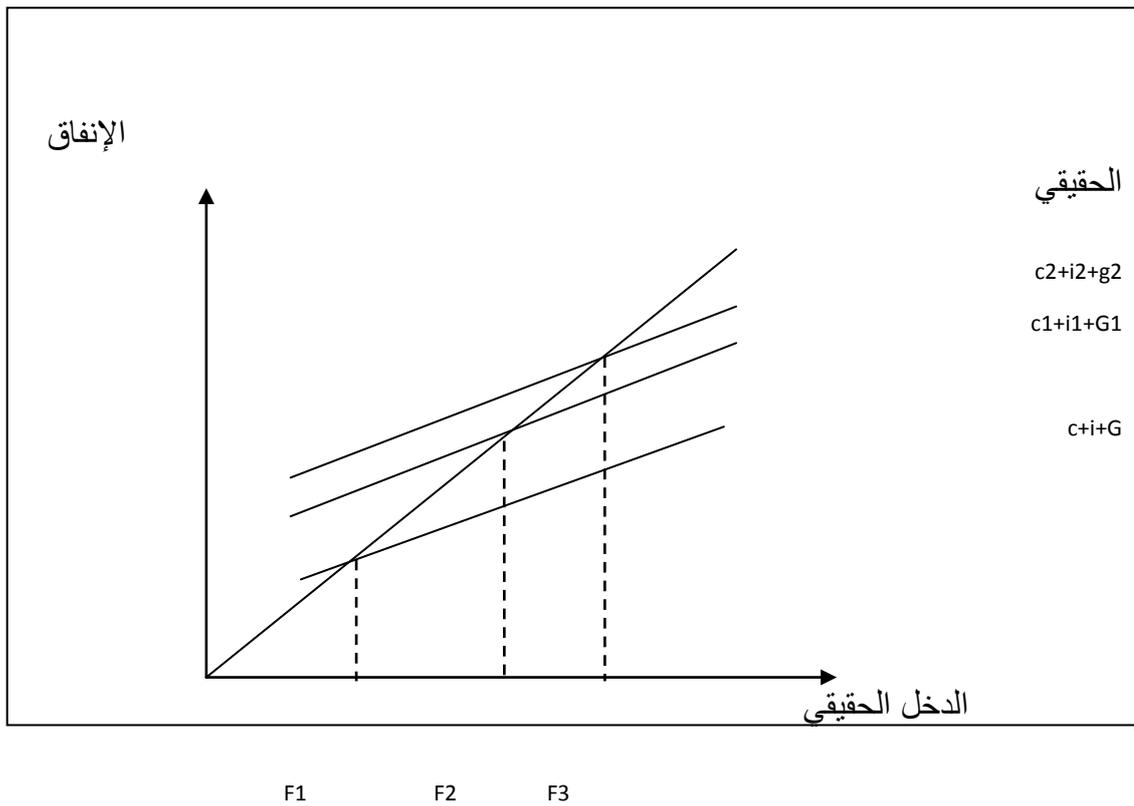
(1)-شافعي محمد زكي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ص 66

(2) الروبي نبيل ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية 1984 ص 21

(3) زكي رمزي ،مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980 ص 107

2-2- الفجوة التضخمية: تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم و التي تضمنها بحثه الصادر سنة 1940 تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب ، و يرجع الهدف حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار كما حاول كينز تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدة نقدية ، بهدف مساعدة السلطات النقدية و المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة ، و تحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات أو الإفراط في المعروض النقدي (1) ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل (9) حيث يمثل الدخل الحقيقي على المحور الأفقي ، بينما يمثل الإنفاق الحقيقي على المحور الرأسي ، كما يقيس الخط 45 درجة العلاقة الكمية بين الإنفاق الحقيقي و مستويات الدخل و مستويات الدخل الحقيقي و مستويات الدخل الحقيقي الناتج عن الزيادة في حجم الإنفاق ، و يمثل المنحنى $C+I+G$ دالة الإنفاق الكلي الحقيقي .

الشكل رقم 09 : الفجوة التضخمية في الاقتصاد



المصدر : زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره، ص 59

(1)- زغلول فتحة محمد ، تقييم مقاييس التضخم في مصر ، بحث ، ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990 ،

القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة 1992 ص 74

و يتحقق التوازن عند النقطة B و التي تمثل نقطة تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع الخط الاسترشادي 45° عند مستوى التوظيف الكامل ، و تحدث الفجوة الانكماشية في الاقتصاد إذا كان مستوى الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل الحقيقي ، و الذي يعبر عن الزيادة في العرض الحقيقي للسلع و الخدمات عن حجم الطلب الكلي عليها ، أي أن مستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد غير كافي لتحقيق مستوى التوظيف الكامل ، وتقاس الفجوة الانكماشية بالمسافة B_C او المسافة بين النقطتين F_1, F_2 كذلك المسافة AB أو المسافة F_2, F_3 (1) و تتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية كما يلي :

2-2-1- معيار فائض الطلب الكلي : تقاس الفجوة التضخمية وفق المعادلة :

$$D_x = (CP + cg + I + E) - y$$

حيث أن D_x تمثل اجمالي فائض الطلب و CP تمثل الاستهلاك الخاص بالاسعار الجارية ، cg تمثل الاستهلاك العام للاسعار الجارية ، I تمثل الاستثمار الاجمالي بالاسعار الجارية ، E تمثل الاسعار في المخزون و y تمثل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (2)

2-2-2- معيار فائض المعروض النقدي : يمكن التعبير عن الفجوة التضخمية بالمعادلة :

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

حيث أن G يمثل الفجوة التضخمية ، ΔM تمثل التغير في عرض النقود ، M تمثل الناتج القومي الإجمالي ، GNP يمثل الناتج القومي الإجمالي ΔGNP هو التغير (3)

2-2-3- معيار الاستقرار النقدي : يستند هذا المعيار على المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

M تمثل كمية النقود ، y يمثل الناتج القومي الحقيقي و Δy يمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي (4)

(1) العناني حمدي أحمد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي الدار المصرية للبنانية ، القاهرة ، 1995 ، ص 208

(2) - مجيد ضياء ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الشباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 223

(3) ستوتز منهل ، العمار رضوان ، النقود و البنوك ، مؤسسة آلاء للطباعة و النشر ، عمان ، 1996 ، ص 173

(4) - الشبول نايف التضخم في اقتصاد الأردن، دراسة تحليلية أسبابها وقياسها وعلاجها رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، القاهرة ، 1981 ، ص 44

المطلب 02: آثار التضخم :

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل و الإنتاج و بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة بين أفراد المجتمع .

1-إعادة توزيع الدخل الوطني : الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة ، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

- خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي ، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل ، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له و لا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل .

- و أثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية :

*بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار ، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار

* ارتفاع الدخل النقدي و لكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار ، هنا يتعرض الدخل الحقيقي إلى التناقص أيضا .

*ارتفاع الدخل النقدي و لكن بمعدل اكبر من معدل ارتفاع الأسعار ، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة و مستوى الأسعار من جهة أخرى .

* ارتفاع الدخل النقدي بمعدل يساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، و في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا

- و يمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول كما يلي :

1-1- أصحاب الدخول الثابتة : تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي و العقارات السكنية و المعاشات و الإعانات الاجتماعية ، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة .

1-2- أصحاب المرتبات و الأجور :

تشكل هذه الفئة معظم العمال و تتميز الأجور بقابلية أكبر للتغيير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار و بالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة ، فأصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القدرة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخل الثابتة

1-3- أصحاب المشروعات :

أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية و لأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر و بشكل أسرع من زيادة النفقات⁽¹⁾

و هكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل .

2- إعادة توزيع الثروة :

إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية ، فملاك الثروة إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجؤون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه

-فأصحاب الأراضي و العقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار و هذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع .

- و حتى عمليات القروض تتأثر بالتضخم ، فإذا اقترض شخص "أ" مبلغ " x " من شخص "ب" على أن يسدده بعد 05 سنوات مثلا و حدث و أن ارتفعت الأسعار فالشخص المدين مطالب برد المبلغ النقدي " x " رغم أن القوة الشرائية للمبلغ المقترض قد انخفضت إلى النصف مثلا ، فهو سيسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلول أجل الوفاء .

و بذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقود يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين و استفادة المدينين خاصة عندما تكون أجل الديون طويلة ذلك يطالب المدينين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوض الدائنين عما قد يلحق بهم من أضرار مالية فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة و معدلات التضخم ، غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار على الاقتصاد لانكماش و ركود⁽²⁾

(1)-حسين بن سالم جابر الزبيدي ، التضخم و الكساد ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011 ص 153-154

(2)حسين بن سالم جابر الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ص 156

3- آثار التضخم على النشاط الاقتصادي :

تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة إلى زيادتهما لفئة و انخفاضهما لفئة أخرى و من ينجم عنه آثار بعيدة المدى عن النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد.

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي و ارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة و كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقترب مرونة الإنتاج من الصفر ، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار و ما ينجر عنها من انتشار المضاربة و قيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح و هذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار .

و في هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد ، و بالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم

و كلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم و زيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة و تنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعة (1).

(1) الروبي نبيل ، مرجع سبق ذكره ص36

المطلب 03: تطور التضخم في الجزائر :

يعتبر معدل التضخم من أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية و لقد عرفت الجزائر من خلال السوق النقدية فائض سيولة خلال الفترة (2000-2008) الأمر الذي تطلب مراقبة صارمة لسيولة البنوك التجارية من طرف بنك الجزائر لتفادي خطر التضخم وذلك بالاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ، وحسب إحصائيات الدراسة بلغ معدل التضخم بالجزائر سنة 2000 0.3 % ليرتفع إلى 4% سنة 2001 لارتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3 % كما بلغ معدل التضخم نسبة 2.6 % و 3.6% لسنتي 2003 و 2004 على التوالي مسجلا ارتفاعا يقدر بـ 2.3 نقطة و 3.3 نقطة على التوالي مقارنة بنسبة سنة 2000 (1) و يرجع ذلك إلى :

-ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32% لسنة 2003 مقارنة بسنة 2000 و حوالي 30.4% لسنة 2004 مقارنة بـ 2003 ، ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية لارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية و سلع التجهيز

-ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد حوالي 3041.9 مليار دج سنة 2003 مقابل 901.5 مليار دج سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر بـ 17.24% و للتحكم في أخطار التضخم الناتج عن الإفراط في السيولة لجأ بنك الجزائر إلى رفع الاحتياطات الإلزامية لدى البنوك .

-ارتفاع الأرصدة الخارجية و ضعف العملة الوطنية مع عدم فعالية السياسات النقدية للتصدي للآثار السلبية لنمو الكتلة النقدية جعل التضخم يرتفع إلى 4.7% سنة 2004

- ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.6% سنة 2005 إلى 5.74% سنة 2009 ، وهو الأعلى في العشرية و يرجع هذا التغيير السنوي لارتفاع الواردات خصوصا أسعار المواد الغذائية وفق النسب التالية :

4.3% سنة 2000 ، 6.5% سنة 2007 ، 7.4% سنة 2008 ، 9.1% سنة 2009(2)

(1)-تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الوضع الاقتصادي و الاجتماعي 2004 ص 20

(2) بوبلوطة بلال ، مرجع سبق ذكره ص8

الجدول رقم 7 : تطور معدلات التضخم في الفترة 2000-2010:

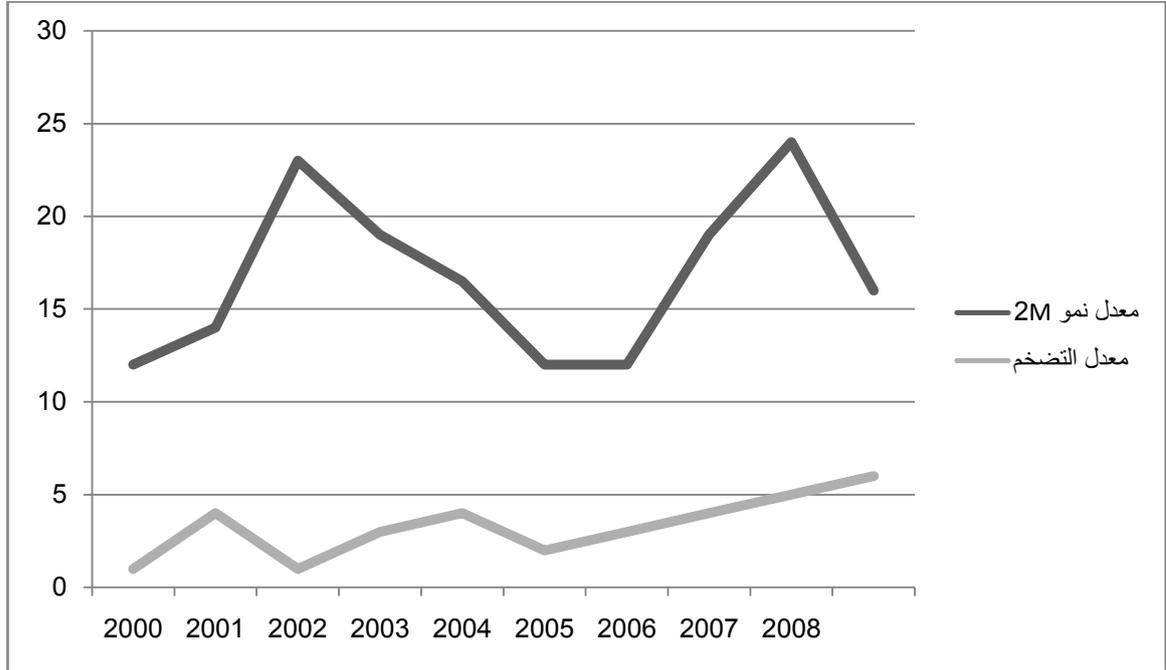
الوحدة : %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.64	2.53	3.51	4.4	7.74	5.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2008-2010

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات التضخم انخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2000 و لم تتجاوز المعدل 07% خلال العشرية ، رغم تفاقم التدفقات النقدية لكن بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توترات التضخم و الرسم البياني التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 10 : تطور الكتلة النقدية و معدل التضخم 2000-2008



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدولين 1 و6

خلاصة الفصل الثاني :

تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة و الدول النامية و ذلك حسب درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و النظم الاقتصادية السائدة ، و احتياجات و أهداف المجتمعات .

و تحاول السلطات النقدية لتحقيق الأهداف النهائية التأثير على متغيرات وسيطة ، لعدم قدرة السلطات التأثير المباشر على الناتج المحلي الخام مثلا و مكوناته ، و لهذا يحاول التأثير على متغيرات تؤثر هي على الناتج الخام ، و تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف.

الفصل الثالث :

أثر المتغيرات النقدية على

سعر صرف الدينار

الجزائري مقابل الدولار

الأمريكي

تمهيد :

سوف تهدف دراسة هذا الفصل إلى محاولة تقدير أثر المتغيرات النقدية و المتمثلة في المستوى العام للأسعار ، الأرصدة النقدية الحقيقية ، إضافة إلى سعر الخصم على سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ، كما أضيف إلى المتغيرات السابقة الذكر متغير صوري يعبر عن التدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف ، حيث يقاس المستوى العام للأسعار بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ، أما الأرصدة النقدية الحقيقية فتقاس بقسمة الأرصدة الإسمية على الرقم القياسي للأسعار ، و إضافة إلى سعر الخصم و هو سعر الفائدة التي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي

و عليه يمكن تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف .

المبحث الثاني: نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف المقدر.

المبحث الثالث : نموذج الفجوات الزمنية المقدر و قياس الأثر المضاعف.

المبحث الأول : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

سوف نتناول في هذا المبحث تحليل أثر كل من : المستوى العام للأسعار ، الأرصدة النقدية الحقيقية و سعر الخصم على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و ذلك باستخدام نموذج التعديل الجزئي في الأجلين الطويل و القصير حيث يمكن تقدير مرونة سعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية .

المطلب 01: الافتراضات الأساسية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

يقوم هذا النموذج على الافتراضات الأساسية التالية:

- 1- أن هناك مستوى مرغوب فيه لسعر الصرف يتمثل بالقيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف (ER^*)
- 2- أن قيمة التوازنية طويلة الأجل لسعر الصرف هي مزيج خطي لكل من المستوى العام للأسعار و الأرصدة النقدية و سعر الخصم ، و يعبر عن الافتراض بالمعادلة التالية :

$$ER_t^* = a_0 + a_1 cpi_t + a_2 RM_t + a_3 DR + \dots (1)$$

حيث: ER^* : القيمة التوازنية لسعر الصرف

CPI: المستوى العام للأسعار

RM: الأرصدة النقدية الحقيقية

DR: سعر الخصم

a_0, a_1, a_2, a_3 معاملات ثابتة

إن المعادلة (1) غير قابلة للتقدير لأنها تحتوي على المستوى المرغوب لسعر الصرف وهو متغير غير مشاهد ، فلا بد من تحويلها إلى معادلة قابلة للتقدير تحتوي على متغيرات مشاهدة⁽¹⁾

(1)مجيد حسن الونداني ، قياس أثر المستوى العام للأسعار و عرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي باستخدام نموذج التعديل الجزئي ، مجلة الإدارة و الاقتصاد ، العدد الثاني و الثمانون ، 2010 ص 123

المطلب 02: المنطق الاقتصادي لنموذج التعديل الجزئي:

يستند المنطق الاقتصادي لنموذج التعديل الجزئي إلى مبدأ اقتصادي مضمونه ً تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع ، نتيجة انحراف سعر الصرف الفعلي في سعر الصرف المرغوب فيه فإذا كان سعر الصرف الفعلي (ER) ينحرف عن المستوى المرغوب فيه لسعر الصرف (ER*) فإنه ينجم عن هذا الانحراف نوعان من التكاليف :

النوع 01: تكاليف تعديل اختلال التوازن : وهي ناجمة عن انحراف سعر الصرف الفعلي عن مستواه التوازني ، و يأخذ الصورة التالية :

$$(ER_t - ER_t^*)$$

النوع 02: تكاليف التعديل الفعلي : وهي ناجمة عن انحراف سعر صرف الفترة t عن سعر صرف الفترة (t-1) يأخذ الصورة التالية:

$$(ER_t - ER_{t-1})$$

و بناء على هذين النوعين من التكاليف ، تصاغ دالة التكاليف الكلية (C_t) على الصورة التالية :

$$C_t = B_1(ER_t - ER_t^*)^2 + B_2(ER_t - ER_{t-1})^2 \dots \dots \dots (2)$$

بتدنية تكاليف الكلية (C_t) بالنسبة لسعر الصرف ER_t أي حساب المشتقة الجزئية و مساواتها بالصفر نحصل على :

$$\frac{\partial C_t}{\partial ER_t} = 2B_1(ER_t - ER_t^*) + 2B_2(ER_t - ER_{t-1}) = 0 \dots \dots \dots (3)$$

من المعادلة (3) يمكن اشتقاق فرض التعديل الجزئي ، و بإعادة الترتيب نجد :

$$(b_1 + b_2)(ER_t - ER_{t-1}) = b_1(ER_t^* - ER_{t-1}) \dots \dots \dots (4)$$

ومن المعادلة (4) تعطي القرض الأساسي لنموذج التعديل الجزئي ، وهو الفرض الذي يحدد العلاقة بين المستوى الفعلي لسعر الصرف و بين مستواه المرغوب في الأجل الطويل ، ومن المعادلة نفسها يمكن اشتقاق الصيغة المحددة للفرض الأساسي للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الصيغة التقليدية :

$$(ER_t - ER_t^*) = \left(\frac{b_1}{b_1 + b_2} \right) (ER_t^* - ER_{t-1}) \dots \dots \dots (5)$$

بإضافة حد الخطأ العشوائي (ε) نحصل على الصيغة الاحتمالية للفرض الأساسي للتعديل الجزئي :

$$(ER_t - ER_{t-1}) = \left(\frac{b_1}{b_1 + b_2} \right) (ER_t^* - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

(1) مراد عبد القادر ، مرجع سابق ذكره ، ص 74

و المقدار $\left(\frac{b1}{b1+b2}\right)$ أقل من الواحد لعدم إمكانية أن يتعادل سعر الصرف الفعلي مع المستوى المرغوب لسعر الصرف لأسباب عدة منها البطء في سلوك المتغيرات الاقتصادية ، أو وجود فجوات إبطاء زمني أو قيود مؤسسية (1)

نضع المقدار $\lambda = [b1 / (b1 + b2)]$ حيث أن λ موجب و أقل من الواحد ، فإن الفرض الأساسي (6) يصبح:

$$\lambda (ER_t^* - ER_{t-1}) = (ER_t - ER_{t-1}) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (7)$$

المطلب 03: نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف القابل للتقدير و التفسير الاقتصادي لمقدراته :

المعادلة (1) غير قابلة للتقدير كما سبق الإشارة إليها ، و لتحويلها إلى معادلة قابلة للتقدير نستخدم المعادلة (7) فمنها نجد:

$$ER_t = \lambda ER_t^* + (1 - \lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (8)$$

بهذا يكون قد تم تحويل المعادلة (1) من معادلة غير قابلة للتقدير إلى معادلة قابلة للتقدير أي أنها تحتوي على مشاهدة .

و بالتعويض من (1) و (8) نجد المعادلة القابلة للتقدير و هي

$$ER_t = \lambda(a_0 + a_1 cpl_f + a_2 RM_t + a_3 DR_t) + (1 + \lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$ER_t = a_0 \lambda + a_1 \lambda cpl_f + a_2 \lambda RM_t + a_3 \lambda DR_t + (1 - \lambda)ER_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (9)$$

المعادلة (9) تسمى المعادلة قصيرة الأجل للتعديل الجزئي لسعر صرف الدينار القابلة للتقدير و بتقدير المعادلة نحصل على القيم المقدرة للمعاملات المختزلة و هي : $a_1 \lambda, a_2 \lambda, a_3 \lambda, (1 - \lambda)$ ، $a_0 \lambda$ ثم نحصل على المعاملات الهيكلية و هي : (a_0, a_1, a_2, a_3) و المتغير العشوائي ε_t له قيم يفترض انها تتوزع توزيعا طبيعيا و $E(\varepsilon_t) = 0$ و تباينه ثابت ، ولا يفرض النموذج قيودا على المتغير العشوائي ε_t و لهذا فإن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية سيعطي مقدرات تتميز بالكفاءة ما دامت قيم (ε_t) لا ترتبط ارتباطا ذاتيا وذلك مع كبر حجم العينة. (2)

(1) مجيد حسن الونداني ، مرجع سابق ذكره ، ص 124

(2) مراد عبد القادر ، مرجع سابق ذكره ، ص 75-76

2-التفسير الاقتصادي لمقدرات نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف:

2-1-التفسير الاقتصادي لمعامل التعديل λ :

و يسمى بذلك لأنه يشير إلى معامل تعديل سعر الصرف الفعلي (ER) اتجاه سعر الصرف المرغوب (ER^*)، وكلما إقترب معامل التعديل من الواحد الصحيح ، فإنه من (6) و (7) يعني هذا أن تكون b_2 صغيرة جدا بالمقارنة مع b_1 ، وبالتالي تكون تكاليف اختلال توازن سعر الصرف أعلى بكثير من تكاليف التعديل الفعلي لسعر الصرف (أي تكاليف تعديل ER_t اتجاه ER_{t-1}) ، كما يشير إلى أن جزءا كبيرا من الفجوة بين القيمة الفعلية و المرغوبة لسعر الصرف يتم سدها خلال فترة زمنية واحدة ، وقيمة λ القريبة من الصفر تعني أن b_1 صغيرة جدا بالمقارنة مع b_2 ، و بالتالي تكاليف تعديل سعر الصرف الفعلي أعلى بكثير من تكاليف اختلال توازن سعر صرف الدينار مقابل الدولار ، كما يمكننا معامل التعديل من تحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لسد نسبة من الفجوة بين سعر الصرف المرغوب و الفعلي ، و لتكن هذه النسبة هي (α) ، فبعد فترة زمنية واحدة سيتم تغطية نسبة هي (λ) من الفجوة ، وستضل من الفجوة نسبة هي ($1-h$) بدون تغطية ، و بعد نهاية الفترة الثانية سيتم تغطية مقدار [$\lambda + \lambda(1-\lambda)$] ومن ثم يبقى من الفجوة نسبة هي $(1-\lambda)^2$ ، وبعد عدد من الفترات مقدارها (λ) سيتم تغطية [$(1-\lambda)^h$] من الفجوة ، ولهذا فإن النسبة (α) هي التي ستعطي الفجوة بعد عدد من الفترات (h) هي :

$$\alpha = 1 - (1 - \lambda)^h$$

$$(1 - \lambda)^h = 1 - \alpha \quad \text{ومنه:}$$

$$\lambda \log(1 - \lambda) = \log(1 - \alpha) \quad \text{و بأخذ لوغاريتم الطرفين}$$

ومن هذه المعادلة يمكن حساب (h) اللازمة لتغطية (α) من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي و

سعر الصرف المرغوب كما يلي : (1)

$$H = \frac{\log(1 - \alpha)}{\log(1 - \lambda)} \dots \dots \dots (10)$$

2-2- التفسير الاقتصادي للمعاملات الهيكلية لمعادلة التعديل الجزئي :

بعد تقدير معاملات المعادلة قصيرة الأجل لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف رقم (9) سنحصل على تقدير لقيمة المعلمة (λ) و هي معلمة سعر الصرف المبطن (ER_{t-1}) و منه نستطيع الحصول على المعاملات السلوكية (الهيكلية) طويلة الأجل لسعر الصرف (a_1) كما يلي :

$$a_1 = \frac{a_1 \lambda}{\lambda}$$

حيث : (1=1) في حالة معامل المستوى العام للأسعار (cpl)

(1=2) في حالة معامل الأرصدة النقدية الحقيقية (RM)

(1=3) في حالة معامل سعر الخصم (RD)

إذا كانت التغيرات المعادلة (9) مقاسة في صيغ لوغاريتمية ، فإن a_1 ستكون هي المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة لمتغير تفسيري معين ، فمثلا بالنسبة للمعلمة (a_1)

$$a_1 = \frac{\partial \ln(ER_t)}{\partial \ln cpl_t} = \left[\frac{\partial ER_t}{\partial cpl_t} X \frac{1}{ER_t} \right] / \left[\frac{\partial cpl_t}{\partial cpl_t} X \frac{1}{cpl_t} \right]$$

ومن ثم فإن (a_1) مثلا تعني أن تغير المستوى العام للأسعار cpl بنسبة (1%) سيغير سعر الصرف الفعلي بحيث يقترب جدا من سعر الصرف المرغوب و يصبح :

$$ER \approx ER_t^*$$

$$a_1 = \frac{\partial(\ln ER_t)}{\partial(\ln cpl_t)} \approx \frac{\partial(\ln ER_t^*)}{\partial(\ln cpl_t)}$$

بالنسبة للمرونة قصيرة الأجل ، فبعد فترة قصيرة و لكن فترة زمنية واحدة كما في الدراسة الحالية فإن تعديل سعر الصرف الفعلي اتجاه سعر الصرف المرغوب سيتم بنسبة λ و من ثم يتبنى بدون تعديل ($1 - \lambda$) و بالتالي يجب استبعاد المقدار الذي بقي بدون تعديل من المرونة طويلة الأجل لتحصل على المرونة قصيرة الأجل و فق العلاقة التالية :

$$a_1 - a_1(1 - \lambda) = a_1 \lambda \rightarrow 1 = 1, 2, 3$$

و هذا المقدار بالتحديد هو معاملات المعادلة (9) (1)

(1) مراد عبد القادر مرجع سابق ص 77

و بنفس المنطق فإن المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للأرصدة النقدية هي (a_1) و بالنسبة لسعر الخصم هي (a_3) ، أما المرونة قصيرة الأجل هي $a_2 \lambda$ ، $a_3 \lambda$ على التوالي ، و المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف a_1 تعني أن التغير في المستوى العام للأسعار بنسبة (1%) يؤدي إلى تغير سعر الصرف بنسبة $[a_1 \lambda\%]$ في الأجل القصير و إلى تغيره بنسبة $(a_1 \%)$ في الأجل الطويل و بعد الأخذ بالاعتبار تعديل سعر الصرف الفعلي تجاه سعر الصرف المرغوب بنسبة λ و حيث ان التعديل غير كامل فإن سعر الصرف الفعلي (ER) سيختلف عن سعر الصرف المرغوب (ER^*) ، ومن ثم تصبح المرونة طويلة أكبر باستمرار من المرونة قصيرة الأجل ، لأن الأجل الطويل يسمح بإمكانية التغلب على كثير من القيود المؤسسية و السوقية ، بما يمكن تعديل أكبر جزء من الفجوة بين سعر الصرف الفعلي و المرغوب ، فالمرونة طويلة الأجل تساوي المرونة قصيرة الأجل مضافا إليها التعديلات طويلة الأجل في سعر الصرف ⁽¹⁾

(1)مراد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

المبحث الثاني : نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف المقدر :

نسعى في هذا المبحث إلى إعطاء الصيغة النهائية لنموذج التعديل الجزئي ، وذلك بعد الحصول على قيم المقدرات و إجراء الاختبارات الإحصائية الضرورية و التي من شأنها تأكيد معنوية هذه الأخيرة و معنوية النموذج ككل ، بالإضافة إلى تقديم تفسير اقتصاديا للنتائج المتحصل عليها .

المطلب 01 : الصيغة التي على أساسها تم تقديم النموذج:

تنقسم نماذج الإنجاز إلى عدة أنواع فهناك الإنجاز الخطي و الانحدار غير الخطي و هناك الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد ، و تحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها .

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل ، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيراً دقيقاً و لتحقيق ذلك يجب :

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة بين المتغيرات ، و يتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية

- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة

- و يهدف الجدول رقم إلى التعريف بالصيغ الرياضية المختلفة التي يمكن للباحث الاختيار منها و سوف يتم استخدام معادلة ذات متغير مستقل واحد لغرض ست صيغ رياضية مختلفة و قد استعملنا في تقدير النموذج صيغة خطية لوغاريتمية مزدوجة لكل من سعر الصرف الاسمي LER و المستوي العام للأسعار LCPI و الأرصد النقدية الحقيقية LRM و سعر الخصم LDR و سعر الصرف المبطل فترة زمنية واحدة (-1) LER وذلك لغرض تقدير المرونات الطويلة و القصيرة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية السابقة الذكر ، بالإضافة إلى المتغير السوري DY و المتعلق بالتدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف ، و من تم فصيغة النموذج المقدر للتعديل الجزئي لسعر الصرف في الأجل القصير هي : (1)

$$LER = b_0\lambda + (1 - \lambda)LER(-1) + b_1\lambda LCPI + b_2\lambda LRM + b_3\lambda LDR + b_4DY + \varepsilon_1 \dots \dots \dots (11)$$

(1)أموري هادي كاظم الحسناوي ، طرق القياس الاقتصادي ، عمان دار وائل للنشر ، 2004، ص 6

الجدول رقم 08 : المقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta Y}{\Delta X}$	الاثار النسبي $\frac{\Delta y/Y}{\Delta x/X}$
الصيغة الخطية	...	$Y=b_0 + b_1x$	b_1	
الصيغة العكسية	...	$Y=b_0 + b_1\left(\frac{1}{x}\right)$	$-b_1\left(\frac{1}{x^2}\right)$	$-b_1\left(\frac{1}{xy}\right)$
الصيغة التربيعية	...	$Y=b_0 + b_1x + b_2x^2$	$b_1 + 2b_2x$	$(b_1 + 2b_2)x\left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة	$Y=b_0 + x^{b_1}$	$\ln y = \ln b_0 + b_1 + \ln x$	$b_1\left(\frac{y}{x}\right)$	
الصيغة نصف اللوغاريتمية		$Y=b_0 + b_1 \ln x$	$b_1\left(\frac{1}{x}\right)$	
الصيغة الأسية	$Y=e^{b_0+b_1x}$	$\ln y = b_0 + b_1x$	$b_1 e^{b_0+b_1x}$	b_1x

المصدر : أموري هادي كاظم الحسناوي ،مرجع سبق ذكره ،ص 61

المطلب 02: تقديم نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقدير النموذج بواسطة طريقتين هما :

-طريقة المربعات الصغرى

- طريقة الاختبارات الإحصائية

1- تقديم النموذج باستعمال المربعات الصغرى :

تم استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير نموذج التعديل الجزئي لصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ،و الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها :

جدول رقم 09: نتائج التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى

variable	coefficient	Std – Error	t-statistic
c	0.362	0.925	0.391
LER	0.845	0.095	8.863
LCPI	0.166	0.125	1.330
LRM	-0.058	0.106	-0.550
LDR	0.062	0.065	0.952
DY	0.376	0.078	4.828
F=1072.705		PW=1.713	SSR=0.179

المصدر : مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص80.

2-الاختبارات الإحصائية :

1-2-اختبار الارتباط الذاتي : نظرا لوجود القيمة المبطنة لسعر الصرف (-1) LER ضمن المتغيرات التفسيرية لسعر الصرف، فإن إحصائية DW المقطرة لا تصلح لاختبار فرض العدم (بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي للانحدار) لأنها تكون متحيزة اتجاه قيمتها المثلى و هي 2 و لذلك نستخدم إحصائية (DURBIN-h) و لكي نحسب إحصائية (h) نحتاج إلى كل من :
* عدد المشاهدات N ، إحصائية (DW) المقطرة ، تبيان المتغير التفسيري المبطن + و لنرمز له بالرمز Var (clER(-1)) و نكتب :

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}dw\right) \sqrt{\frac{N}{1 - N*vor(cLER(-1))}}$$

و عند تقدير النموذج بطريقة (ols) فإن h تأخذ القيمة التالية :

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}(1.713)\right) \sqrt{\frac{29}{1 - 29(0.095)^2}} = 0.898$$

لأن قيمة (h) تتبع التوزيع الطبيعي المعياري فإن قيمتها ستقارن بقيم توزيع (Z) و هو المتغير الطبيعي المعياري ، و حيث أن h أخذت القيمة 0.898 و هي أقل من قيمة z حيث أن هذه الأخيرة القيمة 1.96 عند مستوى معنوية 0.05 و عليه فالنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي

2-2-اختبار المعنوية الكلية للنموذج : لقد بلغت قيمة فيستر المحسوبة $f=1072.705$ و هي أكبر من قيمة فيستر المجدولة ($f_{5,24}^{0,05} = 2.62$) و عليه نرفض الفرضية التي تنص على جميع المعلومات لا تختلف معنويا عن الصفر ، و نقول أن النموذج في مجمله ذو معنوية إحصائية (1)

المطلب 03 :التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير

ستقتصر الدراسة في هذا المطلب تفسير مروانات سعر الصرف بالنسبة للمتغيرات النقدية و المتمثلة في المستوى العام للأسعار، العرض النقدي و سعر الصرف

1-مروانات سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار : تختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 0.05 و القيمة المقطرة لهذا المعامل هي 0.309 ، و هي تعني أن كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة 10% يترتب عليه تغير في سعر الصرف بنسبة 3.09% و يكون ذلك سعر الصرف غير مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار ، أما في الأجل القصير وقد يرجع ذلك إلى أن سعر الصرف في الأجل القصير يكون أقل قدرة على التكيف مع التغيرات التي طرأ على المستوى العام للأسعار ، أما في الأجل الطويل فقد بلغت 1.065 و هي أكبر من الواحد مما يعني أن سعر الصرف حساس للتغيرات للأسعار في المستوى العام في الأجل الطويل حيث يتأثر نتيجة للتغيرات التي طرأ على سعر الصرف في فترات سابقة .

2- مرونة سعر الصرف بالنسبة للعرض النقدي وسعر الخصم : جاء فيما سبق أن قيم الصيغ المختصرة للنموذج قصير الأجل ، تعطي المرونات قصيرة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للمتغيرات التفسيرية ومن ذلك الصيغ يمكن تقدير المرونات طويلة الأجل على النحو التالي :

$$b_1 = \frac{(b_1\lambda)}{\lambda}$$

و بناء على ذلك فإن المرونة طويلة الأجل لسعر الصرف بالنسبة للعرض النقدي الحقيقي هي :

$$b_2 = \frac{0.153}{0.290} = 0.527$$

بالنسبة لسعر الخصم هي :

$$b_3 = \frac{0.054}{0.290} = 0.186$$

وهذه هي القيم المقدرة للمعاملات الهيكلية لنموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف طويل الأجل ، والذي يفترض إتمام تعديل سعر الصرف الفعلي اتجاه سعر الصرف المرغوب ، و يكتب النموذج طويل الأجل بالصيغة التالية :

$$LER_t = 0.710LER_t(-1) + 1.065LCPJ_t - 0.527LRM_t + 0.186LDR_t + 0.306DY + \varepsilon_t \dots \dots \dots (12)$$

و من الواضح أن مرونة طويلة الأجل بالنسبة للعرض النقدي الحقيقي و سعر الخصم أكبر من المرونات قصيرة الأجل و قد جاء ذلك وفق ما هو متوقع ، ولكن المرونات التي كانت غير معنوية في الأجل الطويل (1)

3- المرونة الذاتية لسعر الصرف : يمكن أن نطلق على المقدار $(1 - \lambda)$ بالمرونة الذاتية لسعر الصرف ، وهي نسبة التغير في سعر الصرف للفترة (t) الناتج عن تغير سعر صرف فترة سابقة (t-1) بنسبة 1% ، و تلعب المرونة الذاتية لسعر الصرف دورا جوهريا في تحديد مدى و نطاق التقلب في سعر الصرف ، و هذه المرونة تعكس أثر السلوك المنافى لسعر الصرف على سلوك سعر الصرف السائد في الفترة الحالية ، و هو أثر مستمر و قد يكون متناقص

(1)-مراد عبد القادر ،مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

أو متزايد أو ينخفض تقلبات سعر الصرف ، و هذا يتوقف على قيمة المرونة الذاتية الحركية لسعر الصرف ، ومن النموذج المقدر ، عرفنا لوغار يتم الأرصدة النقدية الحقيقية و معامل لوغار يتم سعر الخصم ، و ثابت الانحدار لا يختلفون معنويا عن الصفر ، فإذا وضعنا قيم هذه العمليات تساوي صفرا ، وعلى افتراض أن السلطات النقدية لم تتدخل مباشرة في تغير سعر الصرف و افترضنا على المعلمات المعنوية إحصائيا ، أصبح النموذج المقدر على الصورة

$$LER_t = 0.710LER_t(-1) + 0.309LCPI_t \dots \dots \dots (13)$$

و بفرض أن cpi يأخذ قيمة ثابتة x و عليه فإن الصيغة (11) يمكن كتابتها بالشكل التالي :

$$LER_t = 0.710LER_t(-1) + 0.309In(x)$$

$$= LER_t - 0.710 LER_t(1) = 0.309In(x)$$

و هذه معادلة فروق غير متجانسة من الدرجة الأولى لسعر الصرف و صورتها الرمزية وفقا لنموذج التعديل الجزئي و هي : (14) $LER_t - (1 - \lambda)LER_{t-1} = b_1\lambda In(x) \dots \dots \dots$

حيث $(1 - \lambda)$ هي المرونة الذاتية لسعر الصرف

$b_1\lambda$ مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير

$IN(X)$ اللوغار يتم النيبييري للقيمة X

ومنه فإن سعر الصرف التوازني طويل الأجل هو :

$$LER^* = 1.065In(x) \dots \dots \dots (*)$$

فسعر الصرف التوازني الذي يجب أن يسود في الأجل الطويل هو $1.065In(x)$ دينار جزائري لكل دولار أمريكي ، وذلك في ظل افتراض القيمة x للمستوى العام للأسعار (1)

و الجدول رقم (3) يوضح العلاقة بين قيم مختلفة للمستوى العام للأسعار و سعر الصرف التوازني طويل الأجل مقدرة طبقا لنموذج التعديل الجزئي .

, (1)-Ichiang fundamental methods of mathematical economics ,3kd edit,mcgeaw hull bookcompany , newyork,1984,pp :554-555

الجدول رقم 10 : القيم المقدرة لسعر الصرف طويل الأجل (ER) تبعا لقيم معينة للمستوى العام
للأسعار CPI

CPI	LER	ER*
110	5.006	149.306
115	5.053	156.491
120	5.098	163.694
125	5.142	171.057
130	5.184	178.394
140	5.262	192.866
150	5.336	207.680

المصدر : مراد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 92

ومن الواضح أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل و المستوى العام
للأسعار ، و على هذا يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار المتغير الأساسي في ارتفاع سعر صرف
الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

المبحث الثالث : نموذج الفجوات الزمنية المقدر و قياس الأثر المضاعف

يهدف النموذج في هذا الجزء إلى قياس الآثار المضاعفة قصيرة ، المتوسطة و الطويلة الأمل على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الناتجة عن التغيرات النقدية ، و التي تعرف باسم المضاعف و النموذج المستخدم في التقدير هو نموذج الفجوات الزمنية الموزعة.

المطلب 01 : الصيغة النظرية للنموذج :

يكتب هذا النموذج بصيغة فجوات زمنية موزعة تبدأ من الفترة (t-0) حتى (t-m) بالشكل التالي :

$$ER_t = a + \sum_{i=0}^m a_i CPI_{t-1} + \sum_{i=0}^m b_i RM_{t-i} + \sum_{i=0}^m c_i DR_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (15)$$

و يعرف المضاعف قصير الأجل لأثر المستوى العام للأسعار (CPI_1) على سعر الصرف بأنه (a_0) و لأثر الأرصدة الحقيقية (RM_t) بأنه (b_0) و لسعر الخصم (DR_t) بأنه (c_0) وهذا المضاعف يقيس التغير في سعر صرف الفترة الحالية الناجم عن التغير في المتغير التفسيري بوحدة واحدة .

أما المضاعف طويل الأجل أو الأثر التراكمي فيقيس التغير الدائم في المتغير التفسيري في الفترات من (t) حتى (t-m) على سعر الصرف في الفترة الحالية فالأثر التراكمي إذا يقيس التغير في سعر صرف الفترة الحالية و الناجم عن :

-المتغير التفسيري الخاص بالفترة الحالية

-التغير الذي يطرأ على المتغير التفسيري في الفترات السابقة ، و بناء على ذلك فإن :

المضاعف طويل الأجل لأثر مستوى الأسعار على سعر الصرف $\sum_{i=0}^m a_i$

المضاعف طويل الأجل لأثر الأرصدة الحقيقية على سعر الصرف $\sum_{i=0}^m b_i$

المضاعف طويل الأجل لأثر سعر الخصم على سعر الصرف $\sum_{i=0}^m c_i$

لكن تقدير نموذج به متغيرات تفسيرية مبطنة زمنيا يؤثر على معنوية المقدرات بسبب تباينها الكبير لذلك استعمل في التقدير طريقة Almon (1)

المطلب 02 : طريقة almon لتقدير نماذج ذات الفجوات الزمنية :

سميت هذه الطريقة باسم مؤلفتها (Shirley Almon) وتفترض هذه الطريقة أن تأثير المتغير التفسيري ذات الفجوات يأخذ شكل غير خطي عبر الزمن ففي الصيغة التالية :

$$y_t = c + b_0 x_t + b_1 x_{t-1} + b_2 x_{t-2} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (16)$$

نجد أن b_i يشير إلى تأثير المتغير التفسيري ذات الفجوة عبر الزمن ، من هنا فإن طريقة (Almon) تفترض أن سلوك (b_i) عبر الزمن يمكن وصفه بأخذ الصيغ التالية :

$$b_i = \alpha_0 + \alpha_1 i + \alpha_2 i^2 =: \text{الصيغة التربيعية}$$

$$b_i = \alpha_0 + \alpha_1 i + \alpha_2 i^2 + \alpha_3 i^3 =: \text{الصيغة التكعيبية}$$

$$b_i = \alpha_0 + \alpha_1 i + \alpha_2 i^2 + \alpha_3 i^3 + \dots + \alpha_m i^m =: \text{الصيغة العامة}$$

حيث تشير (m) لدرجة العلاقة بين (b_i) و الفجوة الزمنية (i) ، و يتعين أن تكون (m) أقل من أقصى قيمة ل (i) و التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للمعاملات $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_m$ يسمح بالحصول على المقدرات $m + 1$ للمعاملات الأصلية b_i للنموذج

بالنسبة لاختيار درجة كثير الحدود m فيمكن البدء انطلاقاً من $m = i - 1$ ثم $m - 2$ ، و يتوقف التقدير عندما تصبح المعلمة الأخيرة α_m ذات معنوية إحصائية تختلف عن الصفر و يمكن كتابة النموذج كما يلي :

$$y_t = c + \sum_{i=0}^k b_i x_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (17)$$

و بالتعويض عن i نحصل على :

$$\begin{aligned} y_t &= c + \sum_{i=0}^h \left(\alpha_0 + \alpha_1 i + \alpha_2 i^2 + \alpha_3 i^3 + \dots + \alpha_m i^m \right) x_{t-i} + \varepsilon_t \\ &= c + \alpha_0 \sum_{i=0}^h x_{t-i} + \alpha_1 \sum_{i=0}^h i x_{t-i} + \alpha_2 \sum_{i=0}^h i^2 x_{t-i} + \dots \\ &\quad + \alpha_m \sum_{i=0}^h i^m x_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

ويمكن إعادة صياغة هذه المعادلة كما يلي :

$$y_t = c + \alpha_0 x_0 + \alpha_1 x_1 + \dots + \alpha_m x_m + \varepsilon_t \dots \dots \dots (18)$$

حيث :

$$x_m = \sum_{i=0}^{i=h} i^2 x_{t-1} \text{ و } x_1 = \sum_{i=0}^{i=h} i x_{t-1} \text{ و } x_0 = \sum_{i=1}^h x_{t-1}$$

وبتقدير هذه المعادلة يمكننا الحصول على i حيث :

$$\tilde{B}_0 = \tilde{\alpha}_0$$

$$\tilde{B}_1 = \tilde{\alpha}_0 + \tilde{\alpha}_1 + \tilde{\alpha}_2$$

$$\tilde{B}_2 = \tilde{\alpha}_0 + 2 \tilde{\alpha}_1 + 4 \tilde{\alpha}_2$$

$$\tilde{B}_i = \tilde{\alpha}_0 + i \tilde{\alpha}_1 + 1^2 \tilde{\alpha}_2 + \dots + i^m \tilde{\alpha}_m$$

و يلاحظ عموماً على طريقة Almon ما يلي :

-أنها منخفضة عدد المعلمات المراد تقديرها بالمعادلة الأصلية إلى عدد أقل بالمعادلة المشتقة و من ثمة فإنها قللت العمليات الحسابية و عملت على الحد من تقليل درجات الحرية

-حتى يمكن استخدام طريقة Almon لا بد من تحديد عدد الفجوات الزمنية (i) و درجة كثير الحدود (m) بطريقة تحكمية ترجع لتقدير التاحث⁽¹⁾

المطلب 03: تقدير النموذج باستعمال طريقة Almon:

من الدراسة السابقة وجدنا أن المتغير النقدي الوحيد الذي يؤثر على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هو متغير المستوى العام لأسعار المستهلك بالإضافة إلى المتغير الصوري ، لذلك سنقتصر على هذين المتغيرين في تقدير هذا النموذج ، وقد اختبرت درجة الإبطاء بشكل تحكيمي بناء على معيار Akaike و معنويات المتغيرات التفسيرية ، بعد تقديم النموذج كما أنه يمكن أن تضاف قيود إضافية عند إجراء عملية التقدير ، تعرف بقيد نقطة النهاية متمثلة في أن قيمة المعلمة السابقة على البداية ($a_{-1} = 0$) وقيمة المعلمة اللاحقة على نقطة النهاية ($a_{m+1} = 0$) و الصيغة النهائية المراد قياسها هي :⁽²⁾

$$ER = c + \alpha Dy_t + a_0 CPI_t + a_1 CPI_{t-1} + a_2 CPI_{t-2} + a_3 CPI_{t-3} + a_4 CPI_{t-4} + a_5 CPI_{t-5} + a_6 CPI_{t-6} + \varepsilon_i \dots \dots \dots (19)$$

(1)-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2005 ص 542-543

(2)-مراد عبد القادر ،مرجع سبق ذكره ،ص 94

و قد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير كل من معاملات كثير الحدود و المتغيرات المبطننة

1-تقدير كثير الحدود لـ Almon :

قبل تقدير المعاملات الهيكلية لمتغير مؤشر أسعار المستهلك المبطننة قمنا بتقدير معاملات كثير الحدود a_i حيث : $a_i = \alpha_0 i + \alpha_1 i^2 + \alpha_2 i^3 + \alpha_3 i^4 + \varepsilon_t$ ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 11: نتائج تقدير كثير الحدود لـ Almon :

coefficient	Std-error	T sraristic
$\alpha_0=1.812884$	0.217731	8.326258
$\alpha_1=-1.483141$	0.203865	-7.275121
$\alpha_2=0.360987$	0.053428	6.756538
$\alpha_3=-0.026811$	0.004162	-6.441145

المصدر : مراد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 95

ومن الملاحظ على كثير الحدود المقدر أنه يحتوي على بعض المعاملات السالبة و هذا ليس له تبرير واضح

2-اشتقاق معاملات هيكل الإبطاء الموزع : من كثير الحدود للمستوي العام للأسعار يمكن

اشتقاق معاملات الفجوات الزمنية الموزعة للمستوى العام للأسعار ، وذلك بأن نعوض بقيم (i) فنحصل على النتائج الموضحة في الجدول رقم أدناه و بناءا على هذا تصبح المعادلة المقدره لنموذج الفجوات الموزعة على النحو التالي

$$E R = -4.8131 + 2.554py_t + 0.664cpl_t + 0.152cpl_{t-1} - 3 \\ 0.334cpl_{t-2} + 0.239cpl_{t-3} + 0.352cpl_{t-4} + 0.710cpl_{t-5} - \\ 0.537cpl_{t-6} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

(1) green,w., econometetric analysis, maximillian publishing company ,Newyork p 199

الجدول رقم 12: نتائج تقدير معاملات الفجوات الزمنية

i	coefficient	Std-error	t-statistic
0	0.66392	0.06428	10.3292
1	0.15213	0.02830	5.37518
2	-0.33464	0.02830	-4.18124
3	-0.23911	0.04907	-4.87266
4	0.35255	0.08117	4.34334
5	0.71068	0.12157	5.84594
6	-0.53780	0.13805	-3.89572

المصدر: مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص96

3-تقدير أثر السياسة النقدية المتعلقة بسعر الصرف

من الملاحظ أن معلمة السياسة النقدية المتعلقة بسعر الصرف لا تختلف معنويًا عن الصفر حيث بلغت t -student لهذه المعلمة القيمة 1.777 و هي أقل من t -student الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 حيث تأخذ هذه الأخيرة القيمة 2.080 ، وهي تعني ذلك أن التدخل المباشر للسلطات النقدية لم يكن له أثر يذكر في التأثير على مسار سعر الصرف ، وقد يرجع ذلك إلى ما يلي :

-أن التدخل المباشر للسلطات النقدية في تغيير سعر الصرف كان مرتين (1991،1994)

-أن التأثير التراكمي للمستوى العام لأسعار المستهلك من سنة إلى أخرى على سعر الصرف ألغى التأثير الناجم عن التدخل المباشر للسلطات النقدية في تغييره (1)

(1)مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص97

خلاصة الفصل الثالث :

لقد استخدمنا في قياس أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نموذج التعديل الجزئي لسعر الصرف ، وذلك بهدف تقدير مرونة سعر الصرف في الأجلين القصير و الطويل للمتغيرات النقدية إضافة إلى تقدير المرونة الذاتية لسعر الصرف ، وذلك لبحث مدى استقرار سعر الصرف خلال فترة الدراسة ، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى بعض النتائج أهمها :

- لم يكن أثر العرض النقدي الحقيقي ، وسعر الخصم بحجم أثر المستوى العام للأسعار على سعر صرف الدينار مقابل الدولار
- المستوى العام للأسعار كان له التأثير البارز على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار
- العرض النقدي الحقيقي و سعر الخصم لم يكن لهما أثر كبير على سعر الصرف
- تغيير سعر صرف الدينار مقابل الدولار مرهون بتغيير المستوى العام للأسعار في الجزائر
- أن مرونة سعر الصرف بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل الطويل أكبر منها في الأجل القصير .

الخاتمة

خاتمة

يمثل سعر الصرف همزة الوصل بين الإقتصاد المحلي و باقي الإقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية و هو بذلك يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية .

و مهما كان نوع الصرف المعتمد في البلد فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني أخذا بعين الإعتبار الشروط الدولية ، حيث عندما تتغير المعطيات الإقتصادية على المستوى الدولي فعلى المعطيات الإقتصادية الوطنية أن تستجيب لهذا التغير و تتأقلم معه في أقل وقت ممكن و ذلك من أجل الحفاظ على التوازن انطلاقا من من محددات هذا التغير و المتمثلة في المستوى العام للأسعار ، المستوى العام لمعدلات الفائدة إضافة إلى وضعية المدفوعات الخارجية .

و بذلك أصبح سعر الصرف يكتسب أهمية بالغة ، كأداة من أدوات الإقتصاد الكلي ، رغم أن درجة تأثيرها في الإقتصاد تختلف باختلاف نظم الصرف المتبعة ، فكلما ازدادت انتاجية القطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني كلما زادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قنث الإستثمار ، و منه الطلب على العملة المحلية، و بالتالي تحسين سعر صرف العملة ، و يحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية.

حيث أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول في الوقت الراهن و باعتباره المورد الرئيسي للجزائر من العملات الأجنبية الصعبة إلى دخول الإقتصاد الجزائري لأزمة حادة ، فاتخذت الدولة بذلك بعض الإجراءات العلاجية كمحاولة لإنعاش الإقتصاد المحلي كإتباع سياسة التقشف، و بهذا أصبح لبنك الجزائر وظيفتين أساسيتين هما : وظيفة الرقابة على الصرف و وظيفة تعديل الإقتصاد.

إن لتغيرات قيمة النقود أثارا اقتصادية هامة على التوازنات الداخلية و الخارجية ، لذلك فهي تتطلب إدارة و تنظيم محكم للمعروض النقدي و يتوقف نجاح السياسة النقدية في أي دولة على مجموعة من العوامل و الشروط أهمها : توافر نظام معلوماتي فعال ، تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة ، هيكل النشاط الإقتصادي ، مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية لاسيما النقدية منها ، درجة الوعي الإدخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الإقتصادية، سياسة مناخ مناخ

الإستثمار ، توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة ، و مدى أهمية السوق الموازية ، مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

نتائج البحث :

بعد تعرضنا لمختلف جوانب الموضوع تمكنا من الوصول إلى :

- 1 كلما قل عدد الوحدات من الدينار الجزائري المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي كان ذلك أفضل للإقتصاد الوطني.
- 2 يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع و في ضوء النظرية المتبعة .
- 3 تتعرض أية عملية صرف إلى تقلبات و مخاطر كثيرة و يؤثر ذلك على الأوضاع التوازنية المختلفة .
- 4 هناك العديد من السياسات الإصلاحية المنتهجة في الجزائر و منها سياسة الصرف و قد كانت لها جوانب سلبية و أخرى إيجابية .
- 5 أدى التدهور المفاجئ لأسعار البترول من 2010 إلى 2014 إلى دخول الإقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي و ارتفاع تكاليف الصرف .
- 6 يشكل معدل إعادة الخصم الأداة التحليلية المهمة لفهم السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية في الجزائر .
- 7 يسمح معامل التعديل بتحديد عدد الفترات الزمنية اللازمة لسند نسبة من الفجوة القائمة بين سعر الصرف المرغوي و سعر الصرف الفعلي .
- 8 هناك علاقة طردية و مباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل و المستوى العام للأسعار و المتغير الوحيد الذي يسبب ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1 الكتب باللغة العربية :

- أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد النقدي و الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2009
- أكرم حداد ، مشهور هدلول ، النقود و المصارف ، مدخل تحليلي ونظري ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2005
- أموري هادي كاظم الحسناوي ، طرق القياس الاقتصادي ، عمان دار وائل للنشر 2002
- بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2008
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن ، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى 2010
- حسن مسعود ، أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة ، دار المعارف ، بيروت 2001
- حسين بن سالم جابر الزبيدي ، التضخم و الكساد ، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان 2011.
- دريد كامل أل شبيب ، المالية الدولية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى العربية ، عمان الأردن 2013
- رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر ، عمان الأردن 2000
- الروبي نبيل ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، مؤسس الثقافة الجامعية الإسكندرية 1984
- زكي رمزي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980
- سامر بطرس ، جلدة النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، الأردن 2009
- سعود جايد مشكور العامري ، المالية الدولية نظرية و تطبيق ، الطبعة الأولى دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2012

- شافعي محمد زكي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1996
- شوتر منهل العمار رضوان ، النقود و البنوك ، مؤسسة آلاء للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن 1996
- صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت 1983
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية التطبيقات الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2011.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005
- عبد المنعم السيد علي ، عبد الرحمان حبيب ، نظام النقد الدولي و التجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت 1986.
- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف و الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر و التوزيع الأردن 2004
- عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، مجدلاوي ، عمان ، الأردن 1999.
- العناني حمدي أحمد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1951
- عوض فاضل الدليمي ، النقود و البنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق 1990
- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الكلية الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2015
- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
- مجيد ضياء ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الشباب الجامعة ، الإسكندرية 2001

2- الكتب باللغة الأجنبية

- Régis Bourbonnais , Econometrie , Manuel et exercices corrigés Dunod , Pris , 2004 .

- Chiarg , A , fundamental Methods of matimatical Economics 3Kd edit, Mcgeaw , Hill Book company , New york , 1984 .
- Greene , Econometric , Aralysis , Macmillan , publishing company , New york , 1990.

3-الرسائل الجامعية و الأطروحات :

- بربري محمد أمين ، سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف 2004-2005
- بلعروز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2003-2004
- بولبوطة بلال ، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2008 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 2010-2011
- جديدين لحسن ، تسيير خطر سعر الصرف ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة تلمسان الجزائر 2004
- السبول نايف ، التضخم في الاقتصاد الأردني ،دراسة تحليلية أسبابها و قياسها و علاجها ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد القاهرة 1981
- صحراوي سعيد ، محددات سعر الصرف ، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر 2009-2010
- علة محمد ، الدولار و مشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الإقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 2002-2003

- مراد عب القادر ، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة الجزائر 2010-2011

4-المجلات و التقارير :

- تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الوضع الاقتصادي و الاجتماعي 2004
- رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 118 ، الكويت 1987
- زغلول فتيحة محمد ، تقييم المقياس التضخم في مصر ، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990 مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية لكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة .
- العباس بلفاسم سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية ، تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي ، معهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 23 نوفمبر 2003
- مجيد حسن ونداوي ، قياس تأثير المستوى العام للأسعار و عرض النقد على سعر الصرف العراقي للفترة 1980-2002 باستخدام نموذج التعديل الجزئي مجلة الإدارة و الاقتصاد العدد الثاني و الثمانون 2010
- هيل عجمي جميل الحناني ، عرض النقد و العوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003 ، محلية العلوم الاقتصادية و الإدارية ، عمان الأردن العدد الثاني ديسمبر 2007

5-المواقع الالكترونية :

- www.ar-wikipedia/wiki/%25d8%25b3%25 18 :56

- www.ibtisamh.com

- www.bankofalgerie.com

فهرس الأشكال و الجداول

الصفحة	قائمة الأشكال البيانية	الرقم
29	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2008-2000	01
31	تطور الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2000	02
33	التوازن بين العرض و الطلب عندما يكون $i=s$	03
34	الطلب على النقود لغرض المعاملات و سعر الفائدة	04
34	الطلب على النقود لغرض الاحتياط و سعر الفائدة	05
35	الطلب على النقود لغرض المضاربة و سعر الفائدة	06
35	عرض النقود و سعر الفائدة	07
39	تطور معدل سعر الفائدة الاسمي و الحقيقي للفترة 2008-2000	08
42	الفجوة التضخمية في الاقتصاد	09
48	تطور الكتلة النقدية ومعدل التضخم 2008-2000	10

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
1	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في فترات معينة	20
2	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2008-2000	28
3	هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة 2008-2000	29
4	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للفترة 2008-2000	30
5	تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 2003-2000	31
6	تطور كل من معدل سعر الفائدة للفترة 2008-2000	39
7	تطور معدلات التضخم في الفترة 2010-2000	48
8	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار	59
9	نتائج التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى	59
10	القيم المقدرة لسعر الصرف طويل الأجل (ER) تبعا لقيم معينة للمستوي العام للأسعار CPI	63
11	تقدير كثير الحدود ل Almor	67
12	نتائج تقدير معلمات الفجوات الزمنية	68

المخلص :

تقرر من هذه الدراسة ان سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يخضع لمتغيرات نقدية تؤثر فيه أهمها سعر الفائدة ، معدل التضخم و العرض النقدي إضافة الى التغير العام في الأسعار إذ يعتبر هذا الأخير المتغير الأساسي الذي يؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سواء بالزيادة أو النقصان.

وهذا راجع لقوى العرض والطلب ، لذلك لا يمكن وضع إجراءات ثابتة للتحكم في هذا المتغير أو الحد من تأثيره وإنما يجب أن يكون البلد دائما على إستعداد لكل تغير أو تقلب للأسعار ، مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الأخرى لتحديد سعر الصرف المناسب.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، المتغيرات النقدية ، نموذج التعديل الجزئي .

Résumé :

A la fin ce mémoire d'étude, on a distingué que le taux de change du dinar algérien par rapport au dollar américain est soumise à des variables monétaires, le plus important qui affectent le taux d'intérêt "de l'inflation et le prix d'offre de la masse monétaire.

En plus de la variation globale de ce dernier variable qui influe sur le taux de change du dinar algérien par rapport au dollar des États-Unis soit en plus ou au moins , et cela causé aux forces de l'offre et de la demande pour les règles d'engagement qui ne peut pas être mis aux procédures constantes . en prenons en considération d'autres variables pour fixer le taux d'échanger exacte.

Mots clés: taux de change, les variables monétaires, exemplaire de partielle.

